



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) • ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (3120598 11 00963) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

اللاجئون السوريون

6,7 ملايين

[12]



الافتتاحية

ومع ذلك فإنها تدور!

أعلن وزير الدفاع التركي صباح الأحد، الأول من آذار، تسمية العدوان التركي الجديد على سورية باسم «درع الربيع»، لينضم هذا الدرع إلى مجموعة «الدروع» و«الينابيع» و«الأغصان» التي يغطي الأتراك عملياتهم تحتها.

خلال الأيام القليلة التي سبقت هذا الإعلان، ارتفعت حدة التوتر حول ملف إدلب إلى الحدود القصوى مع مقتل مجموعة من الجنود الأتراك الذين كانوا يتحركون على الأرض السورية دون إعلام مسبق حول إحداثيات تحركاتهم، بما يخالف الاتفاقات المعمول بها وفق سوتشي.

التصعيد هذا اتخذ منحىً درامياً ليس في التصريحات التركية الرسمية فحسب، وهو أمر معتاد، ولكن أكثر من ذلك بكثير في التصريحات الأمريكية والبريطانية خصوصاً والأوروبية بدرجة أقل، عبر إعلان «انتهاء مسار أستانا»، ناهيك عن الودّ الكثيف الذي أظهرته واشنطن تجاه تركيا، وكأنها استفاقت فجأة لتتذكر أن تركيا عضو في الناتو، ولتنسى جملة الخلافات الكبرى بين الجانبين، وعلى رأسها العلاقات المتينة التي باتت تربط أنقرة بموسكو.

إعلان «انتهاء مسار أستانا» على لسان الأمريكيين، ليس الإعلان الأول من هذا النوع، فهو الإعلان نفسه الذي أطلقه المبعوث الأمريكي الخاص بعمليات عام 2018، في إطار الهجوم على عملية تشكيل اللجنة الدستورية ومحاولة منع ولادتها.

كانت «قاسيون» قد أكدت في مناسبات عديدة سابقة، أنّ التراجع الهائل في قدرات الأمريكي على التأثير في الملف السوري، قد أوصله إلى موقع ضعيف ينحصر تأثيره ضمنه في محاولة للعب خارج حدود التقاطعات والتفاهات بين ثلاثي أستانا، ولما كانت هذه الاتفاقات والتفاهات في توسّع وتعمّق دائم، فإنّ الأمريكي في سورية بات مهدداً بفقدان أية مساحة للتأثير والتخريب.

ضمن هذه المعادلة، بذلت واشنطن قصارى جهدها خلال الأسابيع القليلة الماضية في محاولة حماية الضرورة وحلفائها، بما في ذلك التلويح برفع الصفة الإرهابية عنها، وكذلك في محاولة الإيقاع بين أطراف ثلاثي أستانا، وبشكل خاص بين الروسي والتركي.

إنّ الهذيان الجماعي الذي ظهر في مجلس الأمن منذ أيام في الجلسة الاستثنائية الخاصة بإدلب، وكذلك التصريحات الأمريكية والبريطانية العلنية التي أصرت على أنّ الروس هم المسؤولون مباشرة عن مقتل الجنود الأتراك، وكذلك الحديث عن «موت أستانا»، هذا الهذيان يحمل إشارة واضحة، هي أنّ مخطط الإيقاع بين الطرفين قد فشل فشلاً ذريعاً. المخطط الذي تضمن بعض الألعاب على الأرض، بما في ذلك استغلال الثغرات والاختراقات الأمريكية والغربية الكبرى ضمن التركيبة التركية، التي لا تزال تفعل فعلها ضمن محصلة الأداء التركي، وبالضبط لأن تلك التركيبة لا تزال متخلفة عن التكيف بالقدر الكافي مع التوازن الدولي الجديد، التخلف الذي يعود ليس إلى اشتباك المصالح الداخلي بين التيارات التركية فحسب، بل وإلى أوهام تدفع الأتراك إلى المبالغة في تقدير أهميتهم ووزنهم.

إنّ عجلة التاريخ مستمرة في الدوران بالاتجاه نفسه، مزيد من التراجع الأمريكي الغربي على المستوى العام، وفي منطقتنا مزيد من تعميق التفاهات ضمن منظومة أستانا الإقليمية ذات الإطالة الدولية، بما يعني بشكل ملموس أنّ اتفاق سوتشي ماضٍ عبر مختلف التعقيدات نحو التنفيذ الكامل. ويعني كذلك أنّ القرار 2254 ماضٍ أيضاً نحو تنفيذ كامل وشامل.

شؤون اقتصادية



اللعب على «حافة البلاد»..
من إدلب لقرارات دمشق

13

شؤون محلية



قرار الاتصالات
«لهاية» جديدة

10

ملف «سورية 2020»



التوتر الأمني المعيشي
نحو ذروة جديدة

06

شؤون عمالية



التأمينات الاجتماعية
دخلت الإنعاش

02

التأمينات الاجتماعية دخلت الإنعاش



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

أصل المشكلة بالسياسات

كثيراً ما يلجأ أصحاب الحل والعقد في بلدنا إلى التعامل مع المشكلات والإخفاقات والخسارات باللجوء إلى أهون الطرق وأسهلها، وهو تغيير الشكل المعتقد أنه سبب تلك الأمور التي ذكرت، والإبقاء على المسبب الرئيس الذي سبب تلك المصائب التي يريدون لها علاجاً، ولكن تبقى دون علاج جذري ينهي المشكلة، ونقصد هنا علاج مشاكل شركات ومنشآت قطاع الدولة الصناعية والخدمية خصوصاً المتدهورة صحتها باطراد - بأن تتم إقالة فلان وإعلان من مركزه ويكون بهذا العلاج قد حلت الحكومة تلك المشاكل التي تعود إلى التفاف مرة أخرى بشروط أخرى يتعذر على أصحاب القرار حلها.

في الأونة الأخيرة طالب رئيس الوزراء بإقالة الفريق الذي يعرقل عمل خطط وزارة الصناعة، وهذا الفريق يعمل على إجهاد وتقدم وتطور الوزارة، ونعيد النص كما نشرته مواقع التواصل: رئيس الوزراء «هناك فريق في وزارة الصناعة يعمل على إجهاد تقدم وتطور الوزارة» وطلب من الوزير المختص بإقالة هذا الفريق.

لسنا متيقنين من أن هذا الإجراء لو تم سيكون هو البلسم الشافي لما تعانيه وزارة الصناعة من حيث تأمين تقدمها وتطور عملها ليتم الإقلاع المطلوب لعجلة الإنتاج الصناعي والزراعي. ونعتقد أن المشكلة ليس هنا فقط أي في ذلك الكادر القادر على السير في هذا العمل الوطني الكبير، الذي هو مطلوب بكل الأحوال، ولكن يكمن الداء الذي يفاقم أوضاع الصناعة ويجعل شفاها مرهوناً بالتخلص منه، الداء هو تلك السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها منذ ربح من الزمن، وما زال العمل جارياً بها، وهي سياسات تجعل الصناعة آخر ههنا سواء بالقطاع الخاص الذي يعاني في تأمين مستلزمات السير والإقلاع بمعاملة الشيء الكثير، ابتداءً من توفير الطاقة اللازمة لعملية التشغيل وليس انتهاءً بتأمين مستلزمات الإنتاج الأولية الداخلة بعملية الإنتاج، ومعامل قطاع الدولة ليست أفضل حالاً من القطاع الخاص، فهي تعاني أكثر بسبب أشياء كثيرة منها قدم خطوط الإنتاج، وكذلك فقدانها للكوادر الفنية التي تلزم لتشغيل الآلات وفقدانها لمصادر الطاقة وغيرها من القضايا التي تعلمها الحكومة تماماً. إذاً، الحل لا يكمن فقط في التبديل والتغيير في الوجوه مع أن هذا قد يكون ضرورياً من حيث تأمين الكفاءات والكوادر، المعضلة تكمن في السياسات. هل الصناعة والزراعة هي أولاً؟ أم موقعها يكون في المؤخرة، ويحتل الموقع الأول بدلاً عنها المضاربات العقارية والمالية والاستيراد؟

■ ادبي خال

وأضاف أحمد، أنه تتم مخاطبة جهات القطاع العام عبر مجلس الوزراء لتسديد الديون، بينما التحصيل من القطاع الخاص يكون عبر المطالبة ثم الإنذار، وبعده الحجز، وهذا لا يمكن أن ينطبق على مؤسسات القطاع العام.

تساهل وإهمال

قبل أسابيع وافقت اللجنة الاقتصادية في الحكومة على تمديد إعفاء أصحاب الأعمال المشتركين لدى مؤسسة التأمينات والمؤسسين عن تسديد اشتراكاتهم الشهرية من الفوائد والمبالغ المترتبة عليهم لمدة سنة أخرى.

وبدا إعفاء أصحاب الأعمال المتأخرين عن سداد التزاماتهم للتأمينات من الفوائد بموجب القانون رقم 4 الصادر في كانون الثاني عام 2016 والذي يجري تمديد العمل به سنوياً.

وقد تحدثت وزيرة العمل ريم القادري مؤخراً، أن هذا القانون يساعد المؤسسة على تحصيل ديونها المتراكمة ويحقق المساواة بين أصحاب العمل، لكن لم تلاحظ الوزيرة أن هذا القانون والذي يجري تمديده كل عام منذ أربع سنوات سبب خسائر فادحة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ويعد تساهلاً في تحصيل ديون المؤسسة التي تُعد من أموال العمال، وحقاً من حقوقهم.

ومع ذلك ورغم هذه الإغراءات المقدمة لأصحاب العمل والمراسيم التي تصدر

في صالحهم إلا أنهم ما زالوا ممتنعين عن تسديد اشتراكاتهم، ولذلك يمدد العمل بالقانون كل سنة لحماية أرباب العمل من مطالبة المؤسسة لهم ومنعها من اللجوء إلى الحجز لتحصيل ديونها.

منع المؤسسة من التحرك

قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية أعطى للمؤسسة الحق في تحصيل ديونها وفق قانون جباية الأموال العامة، ولكن القانون المذكور يمنع المؤسسة من اللجوء إلى قانون جباية الأموال العامة لتحصيل حقوقها المالية المترتبة على أرباب العمل منذ ما يقارب عشر سنوات.

إضافة إلى امتناع القطاع العام عن تسديد التزاماته تجاه المؤسسة التي لا تملك من وسيلة غير مطالبة الجهات الحكومية عن طريق مجلس الوزراء والتي لا تجدي نفعا على ما يبدو، وهو ما قد يقود المؤسسة إلى الإفلاس والتأخر عن أداء التزاماتها تجاه العمال.

انتقال المؤسسة للاستدانة

المؤسسة تقوم اليوم بتنفيذ التزاماتها عبر منحة تقدم من وزارة المالية كل شهر بقيمة مليار ليرة سورية حسب كلام مديرها العام، ولو سدد القطاع العام والخاص اشتراكاتهم التي تخص من رواتب العمال لصالح المؤسسة لما اضطرت للاستدانة من وزارة المالية.

إن تعامل الحكومة مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومنعها من

تحصيل ديونها وحماية أرباب العمل عبر قوانين الإعفاء المتكررة ستقود حتماً إلى إفلاس المؤسسة، وهي مؤشرات باتت واضحة من كلام مديرها العام حول التحويلات الشهرية التي تتم من وزارة المالية، وهذا معناه أن المؤسسة لا تملك الأموال الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها، وأن حال المؤسسة ينذر بما هو أخطر من ذلك، وهو توقف المؤسسة عن العمل بما يعني ذلك من ترك مئات الآلاف من المتقاعدين دون رواتب، وعدم ثقة بالمؤسسة في التأمين على حياة العمال مستقبلاً.

والطريف في الموضوع، أن رئاسة مجلس الوزراء صرحت منذ فترة وجيزة خبراً مفاده أن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء درست مشروع تأسيس شركة مساهمة مغلقة لاستثمار فائض أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية تسمى «الشركة الوطنية لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية».

إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة للعمال ولهم، وأموالها يتم جمعها من العمال ومن جدهم، وهي ضمان لتأمين أنفسهم بعد التقاعد، وبدلاً من تحميل المؤسسة أعباء لا طاقة لها بها، إضافة إلى التساهل والإهمال في تحصيل ديونها، كان على الحكومة ومن ورائها نقابات العمال التشدد في تحصيل ديون المؤسسة، لما للمؤسسة من دور اجتماعي كبير.

إن تعامل الحكومة مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومنعها من تحصيل ديونها وحماية أرباب العمل عبر قوانين الإعفاء المتكررة ستقود حتماً إلى إفلاس المؤسسة

الضمان الاجتماعي في معايير العمل الدولية



يعتبر الضمان الاجتماعي حقاً من حقوق الإنسان من أجل حمايته ضد مخاطر الحياة والاحتياجات الاجتماعية، وتحتوي أنظمة الضمان الاجتماعي الفعالة تأمين الدخل وحماية الصحة، وتساهم في الوقاية والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الكرامة الإنسانية من خلال توفير المزاي، النقدية أو العينية، ويهدف الضمان الاجتماعي إلى الحصول على الرعاية الطبية والخدمات الصحية، إضافة إلى تأمين الدخل طوال فترة الحياة للعمال، وخاصة في حالة المرض والبطالة وإصابة العمل والأمومة والمسؤوليات العائلية والعجز عن العمل وفقدان معيل الأسرة، وكذلك أيضاً أثناء التقاعد والشيخوخة.

■ نبيل عكام

الضمان الاجتماعي يعد استثماراً هاماً يساهم في رفاهية العمال والمجتمع بشكل عام، كما يساهم الضمان الاجتماعي في تطوير الإنتاجية وفي التنمية الاقتصادية وضبط سوق العمل ويحد من البطالة، وبالتالي فهو استثمار رابح على طول الخط، أما بالنسبة لأصحاب العمل سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، يساعد الضمان الاجتماعي في المحافظة على استقرار قوة العمل، كما يعزز التماسك الاجتماعي، ويساعد في بناء السلم الاجتماعي من خلال تأمين ظروف معيشية لائقة لكافة أفراد المجتمع.

إن الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي تعتبر معايير الحد الأدنى للحماية أو القاعدة الأساسية التي يبنى عليها وضع الخطط والاستحقاقات، ونظام

الضمان الاجتماعي الوطني، وهي تستند بالتالي إلى مبدأ أنه على كل بلد أن يحدد طرق الحماية والقوانين المطلوبة من أجل ذلك، ومن أجل هذا وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من القواعد والبنود التي تغطي المخاطر الاجتماعية، وتساعد الدولة في تحقيق هدف أن يكون المجتمع كافة تحت مظلة التأمين الاجتماعي بشكل تدرجي، ومن هذه الاتفاقيات التي اعتمدها المنظمة الاتفاقية رقم 102/ لعام 1952 بشأن الضمان والمعايير الدنيا الاجتماعية، حيث توضح هذه الاتفاقية المعايير الدنيا لمستوى إعانات الضمان الاجتماعي وكيفية منحها، وهي تغطي القضايا الرئيسية للضمان الاجتماعي، وهي

إصابات العمل والعجز والشيخوخة والمرض والرعاية الطبية والبطالة وإعانات الوراثة والأسرة، والأمومة، ويمكن للدول الموقعة على الاتفاقية تطبيقها في ظل مختلف الظروف الوطنية، ويتم تحديد مستوى الحد الأدنى للإعانات حسب مستوى الأجور في البلد المعني. صدر عن المنظمة أكثر من خمس اتفاقيات أخرى مطورة للاتفاقية رقم 102 تناولت كل الفروع المتعلقة بالضمان الاجتماعي وتحسينها، وخاصة في مجال التعويضات وربطها بمستوى المعيشة. كما نصت الاتفاقية رقم 118 لعام 1962 بشأن المساواة في المعاملة والاتفاقية رقم 157 لعام 1982 بشأن الحفاظ على الحقوق في مجال

الاجتماعية إلزامياً للعمال، ولا يجوز تحميل العمال أي عبء من نفقات التأمين غير الواردة في القانون إلا أن غالبية عمال القطاع الخاص غير منضوين تحت المظلة التأمينية، لعدم وجود تلك القواعد والأسس التي تجبر أصحاب العمل على تنفيذ هذه المادة، أو تجيز للمؤسسة أو الوزارة المعنية اتخاذ إجراءات ردعية تمنع عدم تسجيل العمال لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. 3- القصور في صلاحيات المؤسسة من أجل الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية. حيث أغلب المنشآت تتجاهل هذا الفرع الهام في منشآت قطاع الدولة خاصة، ومنشآت القطاع الخاص على حد سواء.

الضمان الاجتماعي، وعلى بعض الحقوق المتعلقة والإعانات التي تقدم للعمال المهاجرين المعرضين لفقدان حقوقهم في الحصول على إعانات الضمان الاجتماعي التي كانوا يتمتعون بها في بلدهم الأصلي. كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ الصادر عام 1959 مكسباً للطبقة العاملة السورية رغم وجود بعض الثغرات، ومنها: 1- مشكلة البطالة التي يتعرض لها العمال لأسباب مختلفة. 2- تهرب أصحاب العمل من تأمين العمال لدى المؤسسة رغم وجود نص صريح وواضح من خلال المادة 18/ من هذا القانون التي أكدت على أن يكون التأمين في مؤسسة التأمينات

الطبقة العاملة



زيادة معدل الإضرابات الأمريكية

تشير البيانات بأن معدل أعمال الإضراب التي شارك فيها العمال الأمريكيون لعام 2019 هي الأعلى خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد انخفضت الإضرابات في الولايات المتحدة، خاصة بعد الانهيار المالي في عام 2008 ففي عام 2017، شارك في الإضرابات حوالي 25000 عامل، وبعد ذلك تغير الوضع بشكل كبير ففي عام 2019 شارك أكثر من 450,000 عامل وأكثر في إضرابات مختلفة. وقدرت الإضرابات في عام 2019 بأكثر من 3200 يوم. وتظهر أحدث البيانات الصادرة عن مكتب العمل أن العمال الأميركيين هم أكثر عرضة للإضراب اليوم مقارنة بأي وقت آخر خلال الثلاثين عاماً الماضية، وتقول النقابات إن هذا هو الوقت المناسب للمطالبة بزيادة ومزايا أعلى في الأجور.



إنهاء إضراب عمال شركة «بتروبراس»

أعلنت محكمة العمل العليا البرازيلية عن إنهاء الإضراب الذي استمر 21 يوماً بعد التوصل إلى اتفاق بين شركة النفط والغاز العملاقة بتروبراس ونقابة عمالها، حيث يتضمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم الجمعة في جلسة المصالحة في العاصمة برازيلية، شروطاً حول رواتب العمال وتعويضاتهم وخفض غرامة فرضت سابقاً على نقابة العمال.

وكان الإضراب قد بدأ بعد أن أعلنت شركة النفط والغاز «بتروبراس» عن فصل بعض العمال، وهذا مما أثر على حوالي ألف عائلة حسب نقابة العمال. فيما ادعت بتروبراس أن المصنع كان يتكبّد خسائر منذ حصولها عليه في عام 2013. وكان في وقت سابق قد أصدر أحد القضاة حكماً بأن الإضراب غير قانوني.



عودة رحلات الخطوط الجوية الجزائرية

ذكر مصدر في النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة التجارية أن قرار إنهاء الإضراب اتخذ بعد المفاوضات التي جرت مع وزارة النقل التي وعدت بدراسة أسباب الإضراب المتعلقة بمطالب مهنية واجتماعية، وفي مقدمتها زيادة الرواتب والأجور، هذا وقد شهدت الخطوط الجوية الجزائرية خلال الفترة الماضية موجة احتجاجات لعمالين فيها، حيث طالب العمال من خلالها بحقوقهم المشروعة في زيادة الرواتب والأجور، فيما كانت إدارة الشركة تبرر عدم زيادة الأجور بأن الوضع المالي للشركة لا يحتمل أية زيادات في رواتب العمال حالياً، وينص قانون العمل في الجزائر على تقديم إشعار مسبق بالإضراب قبل 8 أيام على الأقل من موعد الحركة الاحتجاجية.



عمال البلدية تعلن عن

إجراء الإضراب العام في تونس

قررت نقابة عمال البلديات التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل للشغل إجراء الإضراب العام لعمال البلديات يومي 26 و 27 من شهر شباط الجاري. وكانت النقابة قد أعلنت عن الإضراب بسبب خلافات مع سلطة الإشراف في بلدية تونس ووزارة الشؤون المحلية، حول تحقيق جملة من المطالب العمالية التي تتعلق في ظروف العمل وتطوير الإطار القانوني المنظم لعمل العمال في البلديات. وحسب ما جاء في البلاغ الصادر عن النقابة يبدأ الإضراب في الساعة الصفر من يوم الأربعاء 26 شباط، وينتهي في منتصف ليلة الخميس 27 شباط ويشمل الإضراب كافة عمال النظافة بالبلديات في كافة أنحاء الجمهورية.

كفاح من أجل نقابات للعمال ضد سياسات أرباب العمل



يشد الصراع بين النقابات التي تُعبر عن مصالح الطبقة العاملة في اليونان والنقابات المرتبطة بمصالح أرباب العمل، حيث عبر مؤتمر الكونفيدرالية العامة لعمال اليونان بتاريخ 2020/02/25 عن شكل من أشكال الصراع الدائر بين الطرفين. ونحن ننشر هذا التقرير لنبين أن النقابات الحقيقية هي من تتبنى وتناضل دفاعاً عن مصالح العمال وحقوقهم واختياراتهم فيمن يمثلهم.

■ قاسيون

قسم العلاقات الأمامية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني شاركت مئات من النقابات والمندوبين المنتخبين والنقابيين من جميع القطاعات وآلاف من العمال في معركة هامة مميزة جرت يوم الثلاثاء 2/25 داخل وخارج مكان انعقاد المؤتمر- المهزلة الذي نظمته الزمرة القيادية لكونفدرالية نقابات القطاع الخاص، في فندق فاخر خارج أثينا.

هذا وكان الحكم البوليسي المتمظهر داخل وخارج الفندق الذي عقد فيه «مؤتمر» الكونفدرالية العامة لعمال اليونان، غير مسبوق، حيث سُجلت إحدى أحلك صفحات تاريخ الحركة النقابية، تحت مسؤولية زمرة قيادة الكونفدرالية فاقدة المصداقية.

واعتباراً من بعد ظهر يوم الاثنين، كانت قوات الشرطة تُخيم في جميع الشوارع المحيطة بالفندق، ضمن تحرك غير مسبوق لآليات قمع الدولة. وكان الآلاف من العمال محتشدين طوال اليوم خارج الفندق، مطالبين بنقابات عمالية ذات توجه طبقي لتشكل سنداً لصراع العمال، لا للحكومات وأرباب العمل.

وكان فصيل «ذاس» الذي يدعمه الشيوعيون وغيرهم من النقابيين الملتزمين ضمن جبهة النضال العمالي «بامه»، قد نقل طلب مئات النقابات العمالية من جميع أنحاء البلاد لإقامة مؤتمر فعلي للعمال، مع وجود نقاش ومواجهة جوهريين، دون حضور مندوبين مزيين وأرباب العمل ودون حضور الشرطة، وذلك في مواجهة التدابير المنسقة والانحطاطية التي مورست من جانب «باسكه» (الفصيل

النقابي لحزب الباسوك الاشتراكي الديمقراطي القديم)، و«ذاكه» (الفصيل النقابي لحزب الجمهورية الجديدة الليبرالي الحاكم) والفصيل الممثل لحزب سيريزا الاشتراكي الديمقراطي الجديد. هذا وكان فصيل «ذاس» قد طالب بما يلي:

مغادرة الشرطة من كل قاعات المؤتمر. إنهاء الحظر - غير المقبول والمفروض على دخول جميع وسائل الإعلام. مناقشة جسم المؤتمر للشكاوى الخطيرة واحدة تلو الأخرى، وهي المتعلقة بحضور عشرات المندوبين المزورين وغير الشرعيين وأولئك الذين حضروا بعد تدخل علني لأرباب العمل. أن تكون مدة أعمال المؤتمر يومين على الأقل، حتى يكون هناك نقاش ومواجهة جوهريّة حول اتجاه الحركة العمالية.

وعبر إبداء اعتراضات استفزازية ودون السماح للمندوبين بأي نقاش، رفضت قيادة الكونفدرالية العامة لعمال اليونان مقترحات فصيل «ذاس».

نتيجة الانتخابات

على الرغم من الممارسات المذكورة، حصل فصيل «ذاس» على 66 صوتاً و9 مقاعد.

لقد تم تحقيق هذه النتيجة على الرغم من شرعنة 65 حالة تزوير صارخة وممارسات قيادة الكونفدرالية العامة لعمال اليونان، التي شطبت عضوية 5 ممثلين منتخبتين لفصيل «ذاس» وهم الذين تم انتخابهم من قبل نقابات عمالية كبيرة ونشطة.

وبنحو أكثر تحديداً كانت النتائج:

اقترح 347 مندوباً، 65 منهم مزورون. حصل فصيل «باسكه» على 130 صوتاً - 17 مقعداً.

حصل فصيل «ذاكه» على 78 صوتاً و11 مقعداً.

حصل فصيل «ذاس» على 66 صوتاً و9 مقاعد.

حصل فصيل «إميس- أركي» على 23 صوتاً و3 مقاعد «يتبع لحزب سيريزا مع أصول من حزب الباسوك».

حصل فصيل «إياك» التابع لحزب سيريزا على 17 صوتاً - مقعدين

حصل فصيل «إنوتيتا» على 14 صوتاً - ومقعدين «هو الفصيل الثاني من حزب الجمهورية الجديدة».

حصلت «قائمة العمال المستقلة» على 9 أصوات ومقعد واحد «هو تشكيل

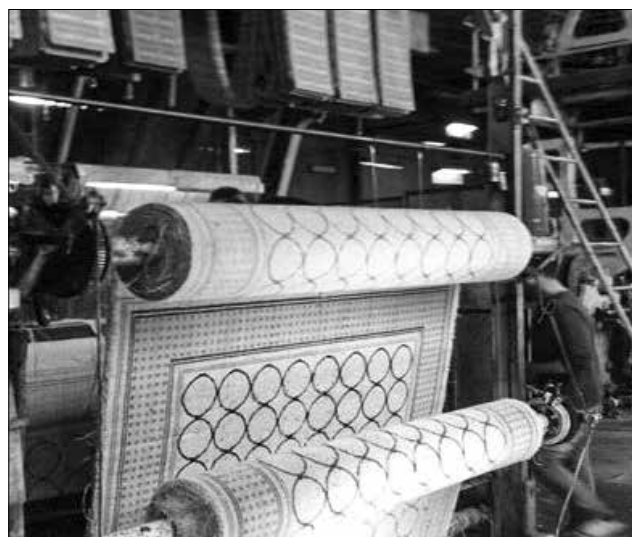
منبثق عن فصيل ذاكه».

عمال مبدعون... ولكن؟

■ عادل ياسين

هذه المرة التي أبدع فيها عدد من العمال والكوادر الفنية من معمل السجاد في السويداء، وهو من المعامل التي تنتج السجاد بمقاساته المتعددة، وكذلك الموكيت، وهذا المعمل لم يطرأ عليه أي تحسين في أنواله التي أكل الدهر عليها وشرب، وأصبحت بحاجة إلى عرضها في المتحف الوطني لقدمها مع أن هناك الكثير من المطالبات من النقابات بضرورة تجديد بعض الأنوال المنتجة للسجاد الصوفي، ولكن تلك النداءات ذهبت أدراج الرياح مع غيرها من الوعود الكثيرة التي تقدم للعمال أو للمعامل، ولم يتم إلى الآن تقديم الأموال لتجديد أحد الأنوال الذي لو تم سيقدم

كل فترة من الزمن تطالعنا أخبار الطبقة العاملة بإبداع مهني تقدمه لمعاملها ومنشآتها، بالرغم من القحط الذي يعيشه العمال، بسبب السياسات الأجرية التي تمارسها الحكومة على كل العاملين بأجر. وبرغم هذا الوضع يسعى ويعمل العمال والكوادر الفنية في هذا المعمل أو ذاك في هذه المحطة الكهربائية أو تلك على إيجاد الحلول الفنية للتشغيل، وتجاوز الإمكانيات البسيطة التي بين أيديهم من أجل إعادة تدوير العجلة المتوقفة أو قيد التوقف، بسبب عدم وجود قطع تبديلية وخلافه، مما يؤدي إلى إعادة التشغيل ودوران العجلة مرة أخرى منطلقين من حسهم العالي بالمسؤولية تجاه معاملهم ومنشآتهم والمفترض أن تبقى بحالة عمل دائم.



إضافة مهمة إلى الإنتاج بالكمية والنوعية. ما قام به عمال معمل السجاد في السويداء هو عمل صيانه شاملة لأحد الأنوال القديمة بالإمكانات الذاتية، حيث تحتاج عملية الصيانة لتجديد الشبكة التي تحمل الخيوط، ويكون تعدادها كبيراً يقدر بالآلاف، وكذلك تجديد المسننات الناقلة للحركة، وهذه تحتاج لعملية صب وخرابة دقيقة وغيرها من العمليات الميكانيكية والكهربائية مما وفر على الشركة عشرات الملايين من الليرات السورية وكذلك سيزيد إنتاجية المعمل. إن هؤلاء العمال وغيرهم ممن أبدعوا يستحقون الاحترام والتقدير المادي والمعنوي فهم بالعادة يقدمون ولا يأخذون.

هل يخلق شرق المتوسط فيتناماً جديداً؟



فضلاً عن التحديات التي تواجهها القوات الأمريكية في كل مرة تلجأ فيها إلى تصعيد عسكري، كل ذلك يثير تساؤلات تجاهلتها واشنطن لسنوات عدة، وأهمها: إلى أي حد بات يتطابق الحضور العسكري في شرق المتوسط مع المصالح الأمريكية؟

البقاء ليس خياراً

الطامة الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة لا تتمثل في تعقد حساباتها الإستراتيجية فحسب، بل بفقدان القدرة: لو وضعنا أنفسنا مكان الأمريكي لكان لدينا خياران، الأول هو أن تتبع الولايات المتحدة المسار ذاته الذي سلكته في فيتنام قبل عام 1973، أي أن تخوض قتالاً عسكرياً مباشراً، ضد إيران مثلاً، لكنها تعلم تماماً أن هذا سيؤدي إلى حرب طويلة الأمد من المستحيل كسبها. أما الخيار الثاني، فهو الخيار الذي استخدم في فيتنام بعد عام 1973، وهو إنهاء الصراعات المسلحة والعودة من بوابة الاستثمارات الاقتصادية، وهو خيار لم تعد الولايات المتحدة قادرة على اتخاذه لأنها ليست الطرف الدولي الذي يتمتع بميزات ساحقة من حيث الثروة والقوة مقارنة بالصين مثلاً، كما أن الموقف العام لشعوب المنطقة والرافض للدور الأمريكي فيها يحول دون تحويل هذا الخيار إلى واقع ملموس.

على هذا الأساس، لا يتبقى للأمريكي سوى الانسحاب، الانسحاب الكامل دون القدرة على تعويض النفوذ المفقود في مجالات أخرى، وهو الخيار الذي يعني بالعمق الهزيمة الكاملة. وحسب الوقت الذي تحتاجه واشنطن لاتخاذ مثل هذا القرار تكون الخسائر.

أفغانستان... العراق... سورية...

إن «التدابير» التي اتخذتها الولايات المتحدة لـ«تحييد» مكامن القوة لدى خصومها في المنطقة، بما في ذلك عمليات الإغتيال التي كان آخر أهدافها الجنرال الإيراني قاسم سليماني، قد فتحت الباب مرة أخرى لتنامي أعمال المواجهة ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، حيث أعرب السياسيون الإيرانيون عن استعدادهم لتنظيم «فيتنام أخرى» إذا رفض الأمريكيون الانسحاب من المنطقة، وبينما قُدمت بعض القوى العراقية وعيداً مماثلاً، اضطرت واشنطن مؤخراً للإذعان والاتفاق مع الحكومة الأفغانية على سحب كل القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان خلال 14 شهراً. وكل ذلك يجري فيما يعيش ما تبقى من قوات أمريكية في سورية على صفيح ساخن يهددها في كل لحظة. ففي الوقت الراهن، أوقف العراق كل العمليات المشتركة التي كانت قائمة سابقاً مع الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش»، وذكر رئيس الوزراء العراقي المؤقت أن «انسحاب القوات الأمريكية هو الوسيلة الوحيدة لحماية السكان الذين يعيشون داخل الحدود العراقية». وفي الوقت ذاته، شكلت الحادثة التي جرت في قرية خربة عمو السورية، وبغض النظر عن تفاصيلها، مؤشراً على درجة الجاهزية التي يتمتع بها المجتمع السوري إزاء خيار «فيتنامة» سورية على المستوى الشعبي.

على هذه الأرضية، تصل العديد من التحليلات الأمريكية إلى حقيقة أن الوقت قد حان كي تتخلى واشنطن عن محاولاتها لفرض نفوذها في المنطقة، فالحجرات التي جرت مؤخراً على قواعد أمريكية في المنطقة،

قبل 45 عاماً من الآن، خسرت الولايات المتحدة الحرب التي خاضتها مع فيتنام. ومنذ ذلك الحين، بات المثال الفيتنامي نموذجاً عن الدول التي ما إن تتدخل فيها الولايات المتحدة، حتى تتحول إلى مستنقع تزيد الخسائر الناجمة عن خوضه عن الأرباح المتوقعة من نهبه. فإلى أي مدى بات ينطبق هذا النموذج على التدخل الأمريكي في منطقتنا؟

تصل العديد من التحليلات الأمريكية إلى حقيقة أن الوقت قد حان كي تتخلى واشنطن عن محاولاتها لفرض نفوذها في المنطقة

الحرب في عام 1973، وخرجت الولايات المتحدة من فيتنام بعدما فقدت 58,000 جندي من عداد قواتها معترفة بهزيمتها. وكانت هذه أول حرب تخسرها القوات العسكرية الأمريكية رسمياً في تاريخها.

للحرب اسم واحد: الحرب

لم تتعظ الولايات المتحدة الأمريكية من درس فيتنام، حيث دفعته الأزمات المتراكمة منذ مطلع القرن الحالي إلى تكرار التجربة في أفغانستان والعراق وسورية... وهنا، لا تراكم الحرب - التي تستخدمها واشنطن كأداة - الدمار والعوز والفقر فحسب، بل وكذلك المشاعر المعادية للولايات المتحدة على طول الخط. وبحسب البيانات الصادرة عن القوات الجوية الأمريكية، فقد ارتفعت معدلات الانتحار بين الجنود العاملين في الخدمة العسكرية «في عداد الحرس الوطني الأمريكي وقوات الاحتياط» بمعدل 33%. وبالرغم من كل المزاولة الأمريكية الهادفة لتصوير التدخلات العسكرية التي تقوم بها واشنطن و«التحالف الدولي» في منطقة شرق المتوسط على أنها «صراعات اضطرت أن تكون طرفاً فيه»، بمعنى محاولة نزع صفة الحرب عن هذه التدخلات، إلا أن حالة مناهضة الحرب باتت تشهد نمواً حتى في الداخل الأمريكي ذاته.

■ إعداد: سعد خمار

من خلال شن الضربات الجوية ضد شمال فيتنام، ونشر القوات الأمريكية في جنوبها، كانت واشنطن تأمل في إضعاف اقتصاد فيتنام الشمالية التي أخذ ينمو فيها تيارٌ يعادي التدخلات الاستعمارية الغربية. شهدت هذه الحرب واحدة من أشد عمليات القصف الجوي كثافة في تاريخ البشرية، حيث ألقت القوات الأمريكية ما يقارب 7,7 ملايين طن من المتفجرات على دول الهند الصينية التي تضم إلى جانب فيتنام كلاً من ميانمار وكمبوديا ولاوس وتايلاند.

متلازمة فيتنام

في ذلك الوقت، عزف الكثيرون من الجنود والضباط عن الخدمة العسكرية في الجيش الأمريكي، فيما كانت تتنامى لدى قدامى المحاربين اضطرابات نفسية لم يجد الطب النفسي مناصاً من تشخيصها بـ«متلازمة فيتنام Vietnam Syndrome»، بينما انتهى الأمر ببعض الضباط السابقين غير القادرين على التعامل مع مشاكلهم النفسية إلى الانتحار.

بعد ذلك، اضطرت الإمبريالية التي وجدت نفسها غارقة حتى أذنانها في المستنقع الفيتنامي إلى توقيع اتفاق باريس لإنهاء

التوتر الأمني المعيشي نحو ذروة جديدة



شهدت بعض مناطق محافظة درعا خلال الأيام القليلة الماضية درجات عالية من التوتر الأمني، ولا يزال التوتر حتى كتابة سطور هذه المادة قائماً.

عماد طحان

رغم أن موجة التوتر الحالية ليست الأولى من نوعها بعد انتهاء الأعمال العسكرية فيها وحولها عام 2018 مع توقيع اتفاقيات المصالحة، حيث لم يمر شهر تقريباً دون حادث هنا أو حادث هناك، إلا أن الموجة الحالية هي الأكثر شدة واتساعاً مقارنة مع كل ما جرى بعد المصالحات، والتي تكاد تبدو من حيث الشكل على الأقل، عودة إلى مرحلة ما قبل المصالحات، بل وعودة إلى تفجير الأمور بأسوأ الأشكال وأكثرها إضراراً بمصالح السوريين وبمصالح سورية.

أول ما ينبغي الانتباه إليه، وقبل الدخول في الأسباب المباشرة للتصعيد القائم، الأمنية منها والاقتصادية والاجتماعية، هو أن توقيت هذا التصعيد ليس عفويًا بالكامل، وذلك رغم أن تراكم المشكلات بحد ذاته قادر على تفجير الأمور بأية لحظة، فالوضع السوري العام، يتظاهر اليوم بشكل مكثف في مسألة إدلب، والتوتر الهائل المحيط بها، وخاصة لجهة العمل الغربي المعلن الحالم بإنهاء مسار أستانا ونسف كل ما أنجزه على أمل العودة بالبلاد نحو مرحلة التشطي والخراب، ولكن بصورة أكثر ترويعاً، وبصورة لا عودة عنها، بحيث يجري خلق آليات تدمير ذاتي، تسمح للأمريكيين بالانسحاب وقلوبهم مطمئنة على أن الخراب والدمار والاستنزاف لن يفارق منطقتنا لوقت طويل قادم.

إن التصعيد القائم في الجنوب السوري، وحتى إن افترضنا أنه ليست للغرب أية يد مباشرة فيه، إلا أن المؤكد أنه سعيد به، وسيعمل على تكريسه وتعزيزه علّ وعسى تنفلت الأمور نهائياً ضمن حملة ضغط

تخريبية على المستويات المختلفة وبكل الأدوات المتبقية.

إلى جانب المحاولة أعلاه لفهم ما يجري في درعا ضمن سياق أوسع، هو السياق السوري العام، وكذلك سياق الصراع الدولي القائم، والمحاولات الغربية الواضحة للعودة بالزمن إلى الوراء، لا يمكن بأية حال من الأحوال التغافل عن الأسباب العميقة الداخلية لهذا التصعيد، والتي باتت تتضافر وتترامى بشكل يصعب معه توقع أي شيء آخر سوى التصعيد والمزيد من التصعيد...

إن الأوضاع المعيشية الكارثية التي يعيشها السوريون عامة، تكاد تكفي وحدها للتنبؤ بجملة انفجارات، وليس فقط بانفجار في مكان دون غيره. الأوضاع التي تتدهور يوماً بعد آخر بسبب تأخر الحل السياسي الشامل أي تأخر تنفيذ كامل للقرار 2254. هذا التأخر قد بدأ يفعل فعله بشكل مضاعف بالتكافل مع العقوبات الغربية المتصاعدة

والمتوحشة من جهة، ومع السياسات الحكومية الليبرالية المنحازة انحيازاً كاملاً لأصحاب الثروات، والتي تعمل حتى اللحظة عكس اتجاه التاريخ، بإصرارها على نموذج اقتصادي محدد محكوم بالتبعية للغرب ومحكوم بشكل توزيع ثروة شديد الجور، ودون أية محاولة جدية، لا باتجاه محاربة الفساد الكبير، ولا باتجاه التوجه شرقاً بشكل حقيقي.

وإن كان هذا هو الوضع العام في سورية ككل، فإن ما يضاف إليه بما يخص بعض مناطق درعا، هو استمرار أشكال من السلوك الانتقامي الذي يراكم في صدور الناس مزيداً من الأوجاع والمظالم، السلوك الذي لا يمكن تجاوزه، وأياً يكن من يمارسه، ومن أي طرف كان، دون إرساء أساس حقيقي لعيش كريم للسوريين في بلد، وهذا الأخير لا يمكن أن يتم في إطار البنية الحالية، بل إن البنية الحالية باتت عاجزة ليس عن تقديم الحلول فحسب،

بل وعاجزة عن التوقف عن توليد المشاكل. إن التصعيد الجاري هذه الأيام في بعض مناطق درعا، ينبغي أن يكون إنذار خطر حقيقي لكل وطني سوري بأن استمرار تأجيل الحل السياسي وتعطيله وتخريبه انطلاقاً من مصالح ضيقة وأنائية، سيفتح الباب واسعاً ليس أمام إعادة إنتاج الأزمة فحسب، بل وإعادة إنتاجها بمقاييس أكبر وأكثر كارثية من كل ما سبق. ولذا فإن التعامل مع التصعيد وألية إنهائه ينبغي أن يكون تعاملًا وطنياً مسؤولاً يحرص على الدم السوري وعلى مستقبل السوريين، وبالتأكيد لا يجوز بحال من الأحوال أن يكون تعاملًا ضيق الأفق محدوداً، وكان المشكلة هي مجرد مشكلة أمنية ذات طابع جنائي... وعليه فإن تسريع الحل السياسي بما يسمح بوضع حد لشتى أنواع التجاوزات على لقمة الناس وكرامتهم، وأياً يكن من يقوم بهذه التجاوزات، بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

على هامش التصعيد الأمريكي ضد أستانا



يشمل ذلك وسائل إعلام و«محللين» و«سياسيين» ضمن أوركسترا تعزف بانسجام كامل، لحناً سمته الأساسية أنه نشاز كامل عن الواقع. من بين المنشزين هؤلاء، ظهرت جملة تغريدات للسيد نصر الحريري، رئيس هيئة التفاوض السورية المنتهية ولايته والمنتهي التمديد غير القانوني له، والذي لا يزال يعرف عن نفسه كرئيس للهيئة، تغريدات ليست أكثر من إعادة صياغة لكلمات المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن كيلي كرافت. بل والطريف أن هذه التغريدات جاءت بالضبط بعد وقت قصير من كلمة كرافت. إن مصير المتشدد من كل الأطراف، والمتعلقين بحبائل واشنطن، لن يكون مختلفاً عن مصير كل من ربط نفسه بواشنطن خلال قرن كامل مضى...

لم يعد خافياً أن متشدد من الأطراف السورية يضبطون إيقاع تصريحاتهم وأفعالهم بشكل لحظي على توقيت واشنطن؛ فحين تقول واشنطن إنها تريد التعاون مع صيغة أستانا، نرى هؤلاء ينعاونون، وحين تقول واشنطن إن أستانا فشلت ويجب أن تنتهي، يندفعون مباشرة إلى الاستصدار أوراق النعي ونشرها.

واشنطن تقفز فرحاً ومن ثمّ جنوناً... ودائماً على هامش أستانا!



«هذا الهجوم الأخير يجب أن يمثل نهاية حتمية لصيغة أستانا، وهذه الصيغة فاشلة لا يمكن إصلاحها ولا يمكن التعويل عليها لتتوصل إلى وقف إطلاق النار».

■ سعد صائب

التصريح السابق هو لكيلي كرافت ممثلة الولايات المتحدة ضمن جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي عقدت يوم الثامن والعشرين من شباط المنصرم لمناقشة التصعيد الجاري في إدلب.

يعود بنا هذا التصريح إلى تصريح مشابه أدلى به جيمس جيفري في كانون الأول 2018، وقال فيه إن «مسار أستانا فشل»، وعاد بعد بضعة أيام إلى سحب كلامه هذا مبرراً بأنه قد «أسيء فهمه». «سوء الفهم» هذا، سيتكرر على ما يبدو ضمن أجال قريبة، إلى جانب تصريح كرافت، وبالاتجاه نفسه، قال ممثل بريطانيا في المجلس: «صيغة أستانا غير قادرة على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهي تعاني من خلل يتمثل في دعم روسيا الكامل للنظام السوري واستمرارها بالاتفاقات السابقة والقانون الإنساني الدولي ومصير الشعب السوري». ممثل فرنسا، بدوره، لم يتأخر عن دعم حليفه الاستعماريين التقليديين: «إطار أستانا فشل ولا يمكن أن يساعدنا ويشكل بديلاً لمنصة جنيف».

جملة التصريحات هذه لم تكن الوحيدة التي عبر الغرب من خلالها عن حماسه منقطع النظير للدفع باتجاه دفن صيغة أستانا، وبالجوهر الدفع باتجاه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بما يخص الوضع السوري نحو التفجير والخراب، والأهم من وجهة النظر الغربية هو أوهم إعادة حشر تركيا في حظيرة الناتو.

في هذا السياق يمكننا معاينة عملية المزايدة

في «بيع الكلام»، والكلام فقط، لتركيا خلال الشهر الماضي؛ حيث انتقلت واشنطن بلمحة بصر من موقع إلى موقع نقيض: من موقع تهدد فيه بالعقوبات على تركيا، بل وتفرض عقوبات جزئية، وتهدد بالويل والثبور بما يخص ملفات إس 400 وإف 35 وخط السيل التركي وغيرها من الملفات، بما في ذلك الإصرار على الاستمرار في منع تركيا من الحصول على منظومة باتريوت، إلى موقع الداعم المتحمس لتركيا بوصفها «عضواً في الناتو» و«حليفاً لا يمكن التخلي عنه».

ورغم أن مزاد الكلام الغربي قد بدأ منذ قرابة الشهر، أي مع تسارع عملية إنهاء النصر التي كان جيفري قد أكد حرصه عليها، وصولاً إلى إعلان ضمنى عن النية برفعها من قوائم الإرهاب، رغم ذلك فإن الأيام القليلة الماضية «التي تلت مقتل جنود أترك في إدلب والذين لم يجر إخبار مسبق عن إحداثيات وجودهم ضمن قنوات الاتصال المعمول بها وفقاً لسوتشي»، شهدت منعطفاً مهماً في نوعية وكثافة الهذيان الغربي ضد أستانا.

قبل هذه العملية، بل وبعد الساعات الأولى منها، كان من الممكن أن يتم استيعاب السلوك الأمريكي المحموم والهادف إلى إيقاع الفتنة بين روسيا وتركيا، بأنه سلوك مرسوم وفق محددات معينة، الأكثر جوهرية فيها هو اتباع سياسة العصا الفلعلة والجزرة الوهمية مع تركيا بما يرتبط بعلاقتها بروسيا؛ كل ما اقتربت تركيا من روسيا أكثر كلما زادت العقوبات والتضييقات الأمريكية الفلعلة، وفي أي وقت تظهر فيه تركيا إشارات وجود خلاف مع روسيا يجري تشجيعها أمريكياً

لا تحتاج حقيقة عداء الغرب لصيغة أستانا إلى كثير من الإثباتات ولكن مع ذلك فقد حرص الغرب في تصريحاته عبر ثلاث سنوات على ادعاء رغبتهم ببناء جسر ما بين مجموعته «المصغرة» وبين مجموعة أستانا

بسيل من الكلام دون تقديم أي شيء جدي، اللهم إلا بعض الضغط على الأوروبيين لكي يحلوا رباط كيس نقودهم قليلاً، ويدفعوا بعض الأموال لتركيا ربطاً بملف اللاجئين السوريين فيها.

يمكننا توصيف مرحلة ما قبل مقتل الجنود الأتراك، وحتى ساعات بعده، بأن واشنطن وبريطانيا خصوصاً كانتا تنظران بإعجاب إلى حصيلة جهد طويل وعمل متراكم امتد أشهراً متواصلة وصولاً إلى لحظة تفجير شامل تودي لا بأستانا فحسب، بل وتسمح بإدخال سورية والمنطقة بأكملها في فصل جديد من الدمار الشامل ذاتي الوقود، بحيث يستكمل الأمريكي انكفاءه الاضطرابي عن المنطقة، ولكن ببال مرتاح إلى موروث الدمار والفوضى الذي خلفه وراءه، والذي من شأنه أداء المهمة ذاتها التي يؤديها الأمريكي بوجوده المباشر في المنطقة: مهمة استدامة التخريب واستدامة الاستنزاف في إطار الضغط المستمر على الخصوم الصاعدين، وتأخير صعودهم قدر الإمكان.

لكن شيئاً ما قد جرى! شيئاً متعلقاً بمقتل الجنود الأتراك، جعل من الحدث الذي كان مناسباً كصاعق تفجير شامل، يتحول إلى أداء مفعول معاكس كلياً، إلى أداة في تضيق هوامش اللعب الأمريكي الغربي على خلافات ثلاثي أستانا البينية.

بعيداً عن التحليلات «المؤامراتية»، يمكننا الاستدلال على ما يحاول الأمريكان فعله بالذات من التغيير العاصف في نوعية وطريقة تصريحاتهم، والذي جرى خلال الأيام القليلة الماضية.

لا تحتاج حقيقة عداء الغرب لصيغة أستانا إلى كثير من الإثباتات، ولكن مع ذلك فقد حرص الغرب في تصريحاته عبر ثلاث سنوات على ادعاء رغبتهم ببناء جسر ما بين مجموعته «المجموعة المصغرة» وبين مجموعة أستانا.

وباستثناء تصريح جيفري الذي أشرنا إليه أعلاه، والذي قاله أواخر 2018، من الصعب أن نجد تصريحات غربية تهاجم أستانا بشكل مباشر وتقول بفشلها. من السهل أن نجد انتقادات غربية رسمية عديدة لأستانا، ولكن كانت كلها تأتي ضمن سياق عام يقول شكلياً: بالتأكيد نحن لا ندعم أستانا ولا نتعامل معها كحليف، بل نحن أقرب للتعامل معها بوصفها جزءاً من المشكلة لا من الحل، ولكن يمكن لها أن تقدم شيئاً إيجابياً بسبب وجود تركيا «حليفتنا» ضمنها...

بكلام آخر، فإن الغرب يقول إن التأثير في الوضع السوري يتم عبر مجموعتين دوليتين أساسيتين، مجموعته «أي المصغرة»، ومجموعة أخرى يحاول التأثير ضمنها عبر تركيا. وهذا قانون معروف ضمن العمل السياسي، فانت لا تستعدي أي كيان أو تحالف بشكل كامل، حين تكون لديك فرصة في قسمه من الداخل، لأن إعلان عداء كامل لأي كيان سيساهم في توحيد صفوفه بشكل أكبر في إطار الدفاع عن النفس.

وعلى هذا الأساس بالذات، فإن قراءة الهذيان الغربي اليوم، الهذيان الذي بات يعلن العداء الكامل لمسار أستانا، بالتوازي مع الدعم الشامل بالقذائف الكلامية الفارغة لتركيا، يعني بالضبط أن محاولة التفجير الشاملة قد فشلت، وأن ما يجري هو محاولة لرفع حرارة الوضع إلى أقصى الحدود الممكنة لعل درجة الحرارة المرتفعة تلعب الدور الذي كان يفترض أن يلعبه الصاعق...

ما سيجري فعلياً، هو أن العدوان التركي الراهن سيجري تطويقه، وعبر أستانا بالذات، وسيؤدي التوتر بأكمله إلى عكس ما تريده واشنطن تماماً: سيؤدي إلى تسريع استكمال إنهاء النصر وأشباهها، وإلى تسريع تنفيذ سوتشي، بما يمهّد للمضي بشكل لا رجعة فيه في تنفيذ القرار 2254.

الأزمات تُعالج بالمزيد منها



تتكاثر عوامل الضغط على المواطنين من كل حذب وصوب، كما يتزايد واقع الاحتقان لدى الغالبية المفقرة والمهمشة جراء هذه الضغوط والمشاكل والأزمات الكثيرة اليومية غير المحلولة، معيشياً وخدمياً و...

■ عاصي اسماعيل

بالمقابل، فإن العقلية القائمة على إدارة أمور البلاد والعباد، تظهر وكأنها تعالج هذه المشاكل والضغوط على مبدأ «وداها بالتي كانت هي الداء»، مع جرعات من الإلهاء العبثي بين الحين والآخر بغاية بعثرة الجهود وتبديددها، وحرف الأنظار وتجيير الأزمات على حساب الغالبية المُفقرّة، وطبعاً بما يحقق مصالح الشرائح المستفيدة من هذه العقلية، والمُسيرة لها، أولاً وآخرها، والمتملة بكبار أصحاب الثروة والناهبين والفاستدين وتجار الأزمة وأمرأ الحرب.

أزمات مزمنة ومستفيدون

الأزمات والمشاكل التي يعيشها ويعاني منها المواطنون كثيرة وكبيرة ومتفاقمة، قديمة ومستجدة، وهي مرتبطة بعناوين عديدة ومتشابهة «الكهرباء والطاقة - الغاز - المازوت - البنزين - المياه - الخبز - الصرف الصحي - السكن - البطالة - الإنتاج الزراعي - الصناعة - التعليم - الصحة - الأسعار - الأجور - المواصلات...» يضاف إليها جميع المشاكل والأزمات المرتبطة بعنوان «الحرب والأزمة» وبسببها خلال السنوات العشر الأخيرة «العقوبات والحصار - مدن وبيوت مدمرة - ممتلكات منهوبة ومعفشة - نزوح - تشرد - لجوء - مساعدات - تعويضات...» مع عدم تخفيف المشاكل المرتبطة بعوامل الأمن والأمان «القتل - الخطف من أجل الفدية - تصفية الحسابات - التقارير الكيدية - التوقيف والاعتقال - الحواجز...»، ويضاف إلى كل ذلك الظواهر السلبية التي تفاقمت بشكل كبير خلال السنين القريبية الماضية «التهميش - المخدرات - الدعارة - التهريب - التسول...» ربما من الصعوبة تعداد وذكر جميع الأزمات

وأوجه المعاناة التي يعيشها السوريون، والمفروضة عليهم، وكيف يتم تجييرها واستغلالها والاستفادة منها، بما في ذلك ما يرتبط بالشق الديموقراطي والسياسي، والهوامش الضيقة المتاحة أمام القوى الشعبية والوطنية الجديدة للقيام بدورها ومهامها، في ظل واقع الأزمة الوطنية العامة ومفززاتها على مستوى تعزيز الانقسامات والاصطفافات تائراً بالتدخلات الإقليمية والدولية وأدواتها، المباشرة وغير المباشرة، والتي أفرزت بدورها قوى استغلالية مستفيدة ومرتبطة أيضاً.

فالأزمات والمشاكل الكثيرة المزمنة وغير المحلولة أعلاه، تعالج عبر العقلية السائدة بالمزيد من المشاكل الإضافية، والضغوط الممارسة على المواطنين بسببها تعالج بالمزيد من الضغوط عليهم، والاحتقان يعالج بالمزيد منه، وهكذا.. مع المزيد من عوامل الإلهاء وتقويت الفرص أمام أي حل حقيقي يخرج البلاد والعباد من المشاكل والأزمات وحال الاستعصاء، بل على العكس مع المزيد من التراجع والترهل على كافة المستويات، والمستفيد طبعاً من خلف كل ذلك شريحة ضيقة من كبار الأثرياء والناهبين، تستنزف جيوب العباد كما تستنزف إمكانات البلد وتجبرها لمصلحتها بالتعاون والارتباط مع حفنة من كبار الفاسدين في مواقع السلطة والقرار.

تأجيل المحتوم

لا جديد بالقول إن الحلول الترقيعية المموجة للأزمات والمشاكل ليست إلا تأجيلاً مصطنعاً ومؤقتاً لمواجهة المحتوم، والمتمثل بضرورة التغيير الوطني الجذري والعميق والشامل عبر الحل السياسي من خلال بوابة القرار 2254، وكل ما عدا ذلك

تضليل ووهم ومستفيدون على حساب المصلحة الوطنية.

فكم من الحلول الترقيعية والتخديرية جرى ترويجها واستخدامها طيلة السنوات الماضية لجملة المشاكل والأزمات أعلاه دون تقديم أي حل نهائي لأي منها حتى الآن؟!

إن استمرار الوضع على ما هو عليه لا يعني إلا مزيداً من الأزمات والمشاكل وتوسيعها وتعميقها، مع المزيد من الاحتقان لدى الشرائح المتضررة منها، والتي تزايدت بفعل الاتساع والعمق، حيث لم تعد تقتصر على الشرائح المفقرة والمهمشة فقط، بل شملت شرائح إضافية أيضاً، وكل ما سبق يبدو مقدمات موضوعية ليس لإعادة إنتاج الأزمة مجدداً بشكل أوسع وأعمق فقط، بل لإمكانية إعادة تفجيرها بأشكال وأدوات جديدة، ربما لا أحد يمتلك إمكانية تصورها مع نتائجها وتداعياتها والتدخلات عليها أيضاً.

حلول ترقيعية واستغلال

أزمة المحروقات «بنزين - غاز - مازوت» جرى تجيير حلها عبر «البطاقة الذكية» بالتوازي مع تقنيها ورفع أسعارها تحت عنوان «إيصال الدعم لمستحقيه» الذي ترافق مع فرض شرائح كميات ومواعيد وأسعار لكل منها، وقد يبدو أن مشكلة الطوابير من أجل الحصول على هذه المواد انتهت، أو انخفضت معدلات الاندحام فيها، لكن المشكلة لم تحل عملياً، والنتيجة كما نراها انتعاش للسوق السوداء والمستفيدين منها على حساب أصحاب الحاجة، بدلاً من الحد منها والمحاسبة الجدية عليها، ناهيك عن المستفيدين الكبار من فاتورة المحروقات الكبيرة والممسكين بمفاتيحها مع هوامش الربح المضافة استغلالاً بذريعة الحصار والعقوبات..

وكذلك أزمة الكهرباء وساعات التقنين والتردي بالتوازي مع الأعطال للأجهزة الكهربائية المنزلية، ووقف حال الكثير من الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية،

بالترافق مع انتعاش الأمبيرات وأسواق البدائل الكهربائية والمستفيدين منها طبعاً، مع عدم تخفيف فاتورة الإنفاق الكبيرة على صيانة المحطات ومراكز التحويل وقطع غيارها و...

مشكلة رغيف الخبز لم تكن بعيدة عن أشكال الحلول الترقيعية أعلاه، بمقابل استمرار شرائح المستفيدين من فاتورة «الدعم» السنوي لهذا الرغيف، اعتباراً من تجار القمح والطحين وليس انتهاء ببائعي الخبز الصغار..

أزمة المياه لا تختلف من حيث الجوهر، فنقص وشح المياه في الكثير من البلدات والمناطق لم يكن إلا فرصة أمام بعض المستثمرين لها، صهاريج وتجار مياه الشرب وغيرهم..

أما الأزمات الكبرى مثل «الطاقة - السكن - الأجور - الإنتاج - البطالة...» وغيرها فحدث بلا حرج بشأن غياب الإستراتيجيات بشأنها، برغم أشكال الترقيع المعمول بها بين الحين والآخر حيالها «زيادات أجور غير كافية ومناكلة سلفاً - مشاريع سكن بعناوين مختلفة محدودة وقاصرة مع بطء بالتنفيذ - مخططات تنظيمية مغيبة ومجيرة - مناطق مخالفات وعشوائيات متكاثرة - تآكل دعم الإنتاج ومستلزماته - تراجع الزراعة والصناعة...».

ولا ننسى التفريط بالكثير من القطاعات، بما في ذلك السيادية ذات الريعية المضمونة منها، لمصلحة أصحاب الأرباح، تحت مسميات التشاركية وتشجيع الاستثمار، وغيرها من الإجراءات الترقيعية الشبيهة من حيث المضمون المُجبر والاستغلال بالنتيجة بما يخص بعض العناوين «الدولار - الضرائب والرسوم - الاستيراد والتصدير...».

فكل أزمة ومشكلة تعتبر فرصة في جيوب الناهبين، لكنها غصة حَقْ كبيرة مكبوتة في حلق المفقرين والمهمشين، لكنها لن تبقى كذلك!

زيادة مرتقبة لتعرفة النقل.. وجيب المواطن مستباح



يجري الحديث عن نية لدى محافظة دمشق من أجل رفع أجور تعرفرة السرافيس وباصات النقل الداخلي، وذلك استناداً لطلب من قبل أصحاب وسائل النقل، بذريعة ارتفاع تكاليف الصيانة وأسعار قطع الغيار.

سوسن عجيب

مضمون التصريح أعلاه يؤكد أنَّ القرار أصبح قيد الصدور من الناحية العملية، ولم يبقَ إلا معرفة تفاصيله، خاصة وأن صيغة التعاطف مع طلبات رفع التعرفة توازياً مع ارتفاع أسعار قطع الغيار، التي أصبحت تشكل حالياً عبئاً حقيقياً، واضحة ولا لبس فيها.

المواطن المطعون بمعيشتهم

الحديث عن رفع التعرفة في ظل التعرفات الحالية وقطع النقود المتداولة يعني أن حدود الزيادة المتوقعة لن تقل عن 25 ليرة بالنسبة للمواطن ومن جيبه المستباح، فحتى لو كانت أقل من ذلك، 10 ليرات أو 15 ليرة، فإن عدم توفر القطع النقدية الصغيرة سيكون كفيلاً باستكمالها لتصل إلى 25 ليرة.

لكن ماذا تعني الـ 25 ليرة زيادة على تعرفرة النقل بوسائل النقل بالنسبة للأفراد وللأسرة، سواء كانت للخطوط الطويلة أو القصيرة؟ كل عامل وموظف وطالب يضطر يومياً ليستقل حافلتين نقل ذهاباً ومثلها للإياب يومياً، وهذا يعني 100 ليرة يومياً تكاليف إضافية على المواصلات سيتكبدها هؤلاء، وخلال 22 يوم دوام شهرياً، فإن الإجمالي يكون 2200 ليرة لكل منهم، وبحال اضطر ثلاثة أفراد من كل أسرة للانتقال بهذا الشكل فهذا يعني تكلفة مالية إضافية لا تقل عن 6000 ليرة بالحد الأدنى، ستكون على حساب المعيشة والضرورات الحياتية الأخرى.

أسئلة مشروعة

السؤال الذي يطرح نفسه من أين لهذه الأسرة المطعونة بمعيشتهم سلفاً إمكانية

لا شك أنه طالما النية لدى المحافظة موجودة وهي تلبي مصالح البعض على حساب جيوب المواطنين فإن قرار رفع التعرفة أصبح قيد الصدور، فجيب المواطن دائماً هو الكفيل بحل أية معضلة تواجه الجهات الرسمية، سواء كانت تخص تغطية تكاليفها، على شكل رسوم أو ضرائب، أو كانت تخص تكاليف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين على شكل رفع للأسعار.

أعباء وتعاطف

لقد صرح عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل والمواصلات في محافظة دمشق مازن الدباس: «إنَّ المحافظة تدرس رفع تعرفرة وسائل النقل بناءً على طلبات تقدمت بها شركات النقل الداخلي من جهة، وشكاوى سائقي الميكروباصات الصغيرة، والتكاسي من ارتفاع أجور الصيانة وأسعار قطع الغيار»، وذلك بحسب موقع الاقتصادي. وأوضح أيضاً: «إنَّ المحافظة تعتمد في رفع أسعار التعرفة عادةً على عامل ارتفاع سعر الوقود في ظل ثبات أسعار قطع غيار السيارات، لكن ارتفاع أسعار قطع الغيار حالياً يشكل عبئاً حقيقياً، وأخذ هذا العامل بعين الاعتبار أمر ضروري».

وأكد أنه: «تم تشكيل لجنة مؤلفة من «محافظة دمشق» و«وزارة النقل» و«وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك» لدراسة التعرفة الجديدة، كما تم تشكيل لجان مختصة بزيارة أماكن بيع قطع السيارات والتعرف على أسعارها، بالإضافة إلى التعرف على أجور الصيانة».

حساب معيشتهم وضرورتهم؟ والسؤال الأهم، هل من متعاطفين مع المواطنين في حال وصلت طلباتهم وشكاوهم لأولي الأمر، كحال التعاطف مع طلبات المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من قبل المحافظة أو سواها؟ أسئلة صعبة في زمن استباحة جيوب الفقيرين!

تغطية هذه التكلفة الإضافية الاضطرارية والمفروضة؟ ومن سيعوض لها لقاء هذه الكتلة من الإنفاق شهرياً؟ فإذا كان بإمكان أصحاب وسائل النقل أن ينقلوا طلباتهم إلى المحافظة للنظر بالتعرفة بذريعة ارتفاع أسعار قطع الغيار، فمن سينقل طلبات المواطنين بتغطية النفقة المترتبة على الرفع المتوقع للتعرفة كي لا تكون على

شكاوى متعددة من دير الزور



مراسل قاسيون

السائقون والمرور

وردت إلى قاسيون شكاوى من سائقي آلات النقل الداخلي العاملة بين المدينة ومنطقة البغليية غرب دير الزور، التي هي ضاحية من ضواحيها وضمن مخطط المدينة، وتبعد عنها حوالي كم ونصف، الشكاوى تقول:

بأن ألياتهم العاملة على الخط، وتقوم بنقل الركاب من البغليية إلى المدينة وبالعكس يتعرضون للتوقيف من قبل دورية المرور الموجودة على الطريق، ويطالبونهم بإشعار تغيير خط، ومن لا يحمل إشعاراً تقوم الدوريات بحجز الألية، علماً أن البغليية ليست من الريف، وإنما هي جزء من المدينة وضمن مخططها التنظيمي وتابعة لمجالسها البلدي، وتوجه السائقون بشكاوهم إلى قاسيون لنشرها كون القضية تتعلق بحياة المواطنين وعيشتهم، والسائقون من ضمنهم.

الترسيم والمصادرة

الشكاوى الثانية تتحدث عن عودة الحصار على دير الزور، لكن بطريقة أخرى، حيث تقوم بعض الحواجز بمنع دخول المواد الغذائية وفق المراجعية وبترسيم فاحش، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حاد بأسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه، وحتى المنتجات

القادمة من ريف المدينة، كالخضار والحبوب ومشتقاته، والأغنام والدجاج، وهذا ما انعكس بارتفاع حاد للأسعار على المواطنين المستهلكين وبأنغي المفرق أيضاً، فوق الغلاء العام الذي يعاني منه السوريون ككل، وخاصة بعد إدخال بعض المواد الغذائية، ضمن البطاقة الذكية كالسكر والرز والشاي التي أصبحت نادرة وأسعارها نارية وتحولت حياة المواطنين إلى جحيم.

كما تمنع بعض الحواجز دخول هذه المواد مع أهالي دير الزور القادمين من محافظات أخرى، وتقوم بمصادرة ما يحمله الركاب من كميات بسيطة لأسرهم، نتيجة ارتفاع أسعارها وندرتها في دير الزور، ويقول أحد الركاب:

كنت أحمل 5 كغ سكر لأسرتي فتمت مصادرتها من الحاجز عند مدخل المدينة على طريق دير الزور دمشق.

ماساة الغاز والمازوت

منذ تفعيل البطاقة «الذكية» جداً، وإدخال الحصول على أسطوانة الغاز فيها، إضافة إلى المازوت سابقاً، تفاقمت ماساة معاناة المواطنين في الحصول على الغاز وارتفع سعر الأسطوانة في السوق السوداء، وبات الحصول عليها لأصحاب الحظ فقط، وبقية الأهالي ينتظرون الرسالة الميمونة، ناهيك

أن الحصول على البطاقة الذكية مشكلة كبيرة، حيث توزع في المدينة، وازدحام أهالي الريف والمدينة في مركز التوزيع، أما المازوت فحكايته أكثر مأساوية وخاصة في هذه الظروف الجوية الباردة، والجو الصحراوي والبرد القارس. قاسيون إذ تنشر شكاوى المواطنين من أهالي دير الزور، ومعاناتهم التي

تتفاقم، ومطالبهم بإلغاء الترسيم، ومنع الممارسات على الحواجز، وبتوفير مادتي الغاز والمازوت، وتسهيل حركة المواطنين وانتقالهم بدل تعقيدها، فهي تقف إلى جانبهم، وتطالب الجهات المسؤولة في المحافظة بتحمل مسؤوليتها اتجاه المواطنين ومنع هذه الظواهر، ومحاسبة المسؤولين عنها.

قرار الاتصالات «لهاية» جديدة

ما هو الجديد في الموضوع المثار مؤخراً بشأن قرار الاتصالات حول خدمة الإنترنت ADSL والباقات المقترنة بحجم الاستهلاك والسرعات المشتركة بها من قبل المواطنين؟

■ نوار الحمشقي

القرار بمضمونه سبق وأن تم الترويج له منذ أكثر من عام تحت عنوان الاستخدام العادل للشبكة، كما جرى نفيه عدة مرات خلال هذه الفترة بعد الكثير من التنقيد والاعتراض عليه من قبل المواطنين وبعض المختصين، ومع ذلك صدر بدون مقدمات أخيراً، كما رافقه الكثير من الاعتراضات والتنقيد.

المشاكل ليست جديدة

مشكلات خدمة شبكة الإنترنت ليست جديدة، البطء والتقطع والسعر وغيرها، ولم ننس بعد قصة القرش وتبعاتها والتحكم حولها منذ عدة أعوام، والتي جرى تسويقها كذريعة لتبرير المشكلات، كما لم ننس مساعي تجبير هذه المشكلات لاحقاً على المواطنين المسرفين والمبذرين واستخدامهم الجائر للشبكة، أو الحديث عن سوء التمديدات للشبكة المنزلية ومواصفاتها مع «الراوترات» المستخدمة، في الوقت الذي تعاني منه شبكة الهواتف الأرضية نفسها من حال التردّي المزمن خارج المنازل وفي اللعب المخصصة لها، والتمديدات الهوائية لكابلات الهواتف بين اللعب الخارجية والبيوت، والتي يقوم بها عمال الاتصالات أنفسهم، كأحد مكونات البنية التحتية للاتصالات وخدمة شبكة الإنترنت المنزلي عبر الشبكة الهاتفية، والتي تعتبر من مسؤوليتها أولاً وأخراً، في الوقت الذي تحدثت به سابقاً عن مشروع قمر صناعي مستقبلي خاص بالاتصالات! كيف ذلك مع هذه البنية التحتية المترهلة لا أحد يعلم!؟

العدالة والجيوب!

الجديد بالقرار أعلاه، هو الترويج للباقات المعلن عنها والمقترنة باستنفاد حجم المخصصات من «الميغا» بحسب السرعات

المشترك بها من قبل المواطنين عبر خدمة «ADSL»، أو الإضطرار إلى رفع سرعات الاشتراك من أجل الحصول على «ميغا» أكثر، أو اللجوء إلى خدمات الربط الشبكي الأخرى المتاحة عبر الاتصالات «FTTB» أو «FTTH» وغيرها مما هو متاح لديها، وكل ذلك طبعا يشكل نفقة مالية إضافية على المشتركين.

أما الحديث عن العدالة بهذا الصدد فهو نوع من اللغو التبريري ليس إلا! فإذا كانت النية صادقة لدى الاتصالات بشأن التمييز بين حجم الاستهلاك المنزلي «الطبيعي» والتجاري «الجائر»، والمحاسبة عليه استناداً لمقولة «عدالة الاستخدام» فلعل ذلك ليس صعباً.

فخدمات الاشتراك بالكهرباء والمياه لها أسبقية في التمييز بين نماذج الاشتراكات «منزلي- تجاري»، حيث وضعت لكل منها شرائح استهلاك مقترنة بأسعار وعتبات محددة، وربما ليس من الصعب على الاتصالات أن تقوم بهذه المهمة، بحال الرغبة في تطبيق العدالة والإنصاف فعلاً. أما مفهوم العدالة والإنصاف بهذا الصدد

مضمون القرار قد جبر مشكلة شبكة الانترنت إلى داخل كل منزل بحيث ننسى المتسبب بالخلل فيها وبنيتها وسوء خدماتها لنتخلف فيما بيننا

الأسرة، كون ذلك ارتبط من الناحية العملية بمزيد من الإنفاق على هذه الخدمة. فمضمون القرار التنفيذي أعلاه قد جبر مشكلة شبكة الإنترنت إلى داخل كل منزل عملياً، بحيث ننسى المتسبب بالخلل فيها وبنيتها وسوء خدماتها، لنتخلف فيما بيننا على حجم استهلاك كل منا من المخصصات الشهرية المسقوفة.

وبكل اختصار يمكن القول إن القرار الجديد ليس إلا لهاية جديدة سنضطر لمضغها مراراً وتكراراً من الآن فصاعداً دون جدوى أو فائدة، مع تكبدنا مصاريف تجديدها بين الحين والآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الخطوة ستفرز على هامشها شريحة مستفيدين، قديمة أو مستجدة، سواء من الباقات المعلن عنها ومن سيستثمر فيها، أو من خلال التحويل إلى خدمات النت عبر شركات الخليوي الاحتكارية بحال الاستغناء عن خدمات الاتصالات عبر الشبكة الأرضية، بحثاً عن الوفر والسرعة، أو التحويل إلى الخدمات الأخرى مرتفعة التكلفة لدى الاتصالات والمخصصة للنخبة من الأثرياء وأصحاب الأعمال.

فيتمثل بداية بتحسين البنية التحتية لشبكات الاتصال الهاتفي الأرضي، والتقييد فعلاً بالسرعات المشترك بها من قبل المواطنين، ولعل الأهم، هو تناسب عدد المشتركين بالبوابات المحلية مع ما يقابله من ساعات اشتراك عبر البوابة الدولية، وهو أمر في تقني لا نعلم حيثياته وتقنياته وتكاليفه.

خطوة تراجعية ومستفيدون

القرار من الناحية التقنية يعتبر خطوة تراجعية عملياً، فبدلاً من تعزيز البنية التحتية وتحسينها، وبدلاً من زيادة السرعات وتخفيض الأسعار وتوسيع قاعدة المشتركين، تم تجبير الخلل والمشكلات، الفعلية والمصطنعة، على المواطنين عبر آلية سقوف الاستهلاك الجديدة عوضاً عن السقوف المفتوحة التي كان معمولاً بها. بمطلق الأحوال، فقد صدر القرار ووضع في التنفيذ، وفي ظل مساعي التجبير السائدة، ربما لم يبق أمام المواطنين إلا أن يجيروا بدورهم مشكلة سوء شبكة النت إلى داخل منازلهم وفيما بينهم، ولا عجب من نشوب خلاف على حجم الاستهلاك بين أفراد

حلب.. الضروري والأضر في العمل الحكومي

خبران من صفحة الحكومة بتاريخ 2020/2/22، على شكل قرارات صادرة عن الجلسة الحكومية المنعقدة في حلب، وردا كما يلي:

■ مراسل قاسيون

«في التعليم العالي تمت الموافقة على تجهيز القاعات والمدرجات والمخابر في جامعة حلب واستكمال بناء كلية الصيدلة وتأمين تجهيزات المشافي التعليمية بقيمة 1,5 مليار ليرة». «وافق مجلس الوزراء على خطة وزارة الإعلام المتضمنة إعادة البث الإذاعي والتلفزيوني في المناطق المحررة بقيمة 1,5 مليار ليرة». المبلغ المخصص في كلا القرارين متساو، ويبلغ 1,5 مليار ليرة، أما المفارقة فهي حساب الأولويات



التعليمية يكفيها المبلغ المرصود أعلاه.

لن نخوض بالضروري والأضر وفقاً لتقييم الحكومة وأولوياتها، لكن لا شك أنه بالنسبة للطلبيين، فإن الأضر هي الجامعات والمشافي، مع عدم تغيب أهمية البث الإذاعي والتلفزيوني طبعاً.

وبمطلق الأحوال، فإن النتيجة والمحك التنفيذي لكلا القرارين سيكون معهما وقفة أخرى لاحقاً من كل بد، بانتظار الشفافية الرسمية المرافقة لعمليات الإنجاز والصرف طبعاً، وكذلك لجملة ما تم اتخاذه من قرارات بحسب الجلسة أعلاه مع معطياتها التنفيذية على أرض الواقع. وللحديث نتمة.

فهل من المعقول أن تكلفة تجهيز القاعات والمدرجات والمخابر في جامعة حلب واستكمال بناء كلية الصيدلة وتأمين تجهيزات المشافي

كانت تكلفة إعادة البث الإذاعي والتلفزيوني في المناطق المحررة تكلف هذا المبلغ، وهي لا شك تتضمن بعض التجهيزات والمعدات،

في العمل الحكومي، بالمقارنة مع الضرورات استناداً للمبالغ المرصودة للصرف. والمسؤال الذي يفرض نفسه: إذا

خدمات مميزة وفريدة من نوعا!!!



بطيء... وآخر الشهر الكل خالصة باقتو يعني كمان «النت بطيء»..

كل الدول بتمشي لقدام إلا نحن منرجع لورا.. صار لكل عائلة عندا إنترنت بالبيت حجم 1 غيغا ونص يوميا تقريباً... يعني إذا العائلة مؤلفة من 5 أشخاص بيطلع نصيب الفرد يومياً 300 ميغا بايت... يعني بتفتح مقطع يوتيوب متوسط الدقة مدتو 30 دقيقة أو بتتصفح فيسبوك لوقت قصير... أي والله لنكيف... مثل ما قال هداك المواطن «يعني لا كهربا ولا مازوت ولا غاز وفوقاً أسعار نار... كاي ضال شوية هل النت الواحد عم يمشي أيامو فين ويسكت... برافو بالعصور الوسطى كانوا مرفهين أكثر منا ولوووو... هزلت!»

والله يا عالم هل العالم الثالث واسع علينا... الشيء بالشيء يذكر، بموجب هل القرار هاد العالم بلشت تنكش وترجع تنشر عن النخلة الذكية يلي ظلمت جمهورها بحقائق دبي بترفيه إنترنت «مجاني»... يعني بلا تشابه بين شركات الاتصال بدول الخليج وبين عنا!! وبالرغم من هيك حاولوا بعض من الجمهور السوري المحروق أنو يوسعوه ويعمموه من أول وجديد... ما علينا... الإنترنت غاية لا تُدرك فحاول أن تحافظ على ما تبقى لك من ميقاتها...

نحن مالنا ضد فكرة الحقوق والواجبات ولا ضد فكرة العدالة... منعرف كثير منيح شو إلنا وشو علينا بس إنتو عطونا حقنا نحن كمواطنين وبطلوا تاخذوا يلي إلكون وما تعطوا يلي إلكون....

وبالنهاية، إنشالله ما يركزوا كثير ويشتلقوا إنو عم نتنفس ببلاش كرمال ما حدا يحددنا الكمية!

وبهل السياق هاد... بدكون تطوروا وتواكبوا الحضارة ويمكن بدكون تسبقوا الغرب وتعملوا كلشي إلكتروني بتقوموا وبتحاسبونا بالقطارة ع كم ميغا بدنا نفتح بهل الباقيات هي؟؟ ع أساس الإنترنت مفتوح والسرعة اللي طالبينا حاصلين عليها وعين الله علينا... بس هيك بالجكارة غيرتوا بالاتفاق من دون ما تفكروا بمصلحتنا، وبهي الحالة كيف فينا نواكب تطورك إن الإلكتروني ونلاحق جرة الغاز والشاي والسكر والرز هاتوا خبروني...

حبيباتي أرواحي أنتو، لما تقررنا تعملوا كلشي إلكتروني وبطاقة ذكية وووو... لازم ما ينخرب بيتنا بباقيات النت، ع الأقل تركوه مثل ما هو شو بدكون فيه؟؟ بدكون تحددو من الاستخدام الجائر نحن معكون بس التقنين ما رح يحلها!!

أحلى الشي بالقرار الجديد بعدهم مسمينها «خدمة» لك خدمة شو يا وزارة يا هيئة يا ناظمة؟؟!!

دخلكون بركا بتصير تجينا رسالة ع الثابت لنعرف حجم الاستهلاك كونا ما رح نفتح التطبيق ونروح ميغايات عليه كرمال نعرف حجم استهلاكنا، أو وقت دفع الفاتورة بتفاجئونا بحجم الاستهلاك الوهمي؟

بس إنشالله سرعة الإنترنت تتحسن ع قولتكون... كنتوا تصرعونا إنو الإنترنت بجودة عالية وبعدين لحالكون هيك اعترفوا يا سبحان الله إنو ما كان بجودة عالية وحدتوا الباقيات لتصير السرعة جيدة... سبحانك يا ربي أديشوا حبل الكذب قصير!!! للتتويه: بأول الشهر الكل عنود باقيات جديدة رح يستخدم النت بكامل طاقتو يعني «النت

حابين اليوم نقدملكون شي مميز وفريد من نوعا... ما رح نحكي مثل العادة عن الكهرباء ولا المي ولا الغاز ولا الجوع ولا التشرد ولا الفقر ولا ولا... إلخ، اليوم عنا شي جديد... جديد جديد بس عنا... شي مميز لم تره من قبل «تقنين الإنترنت»... للتذكرة: يعتبر الإنترنت في سورية مأجور، مثلو مثل الكهرباء وهل الشلة وليس بالخدمة المجانية كما في الدول المتحضرة والنامية....

دعاء دادو

«أعلنت وزارة الاتصالات السورية أنها بصدد اعتماد آلية جديدة لتقديم خدمات الإنترنت الثابت، وأوضحت الوزارة أن الآلية أصبحت جاهزة للتفعيل خلال أيام، وبدءاً من 1 مارس 2020...»

هاد الخبر الي شغل «الشارع والمواطن الكبير والصغير والمأط بالسري» السوري... أحبائي أعزائي خالاني... يعني بس كرمال تستوعبوا شو الفكرة من الموضوع... كل القصة وما فيها إنو حابين جماعتنا «أصحاب المخ والمخيخ والبصلة السييسائية المضروبين يلي عم يانتجوا ويأبدعوا هيك قرارات مضروبة» يضيقوا أكثر وأكثر هل كم واحد الي بقيان بهل البلد بموجب هل النت وشكيلتوا من هل القرارات مثل ما وصفوا البعض بـ«المضروبة».

أول الشي رح نبلش بموضوع أسرع وأبطأ إنترنت عربي... طبعاً تم التداول عبر المواقع الإلكترونية عن أسرع - أبطأ إنترنت عربي... بكل عرس بقصد تصنيف بصير بالعادة بيكون إلنا قرص إن كان سلباً أو إيجاباً... حتى من مدة مو كثير بعيدة كنا أخدمين ع المرتبة الأولى بأفقر بلد بالعالم بنسبة 82%... بس بموضوع الإنترنت

طلعوننا برا... لك يا جماعة ما جبروا خاطرنا وعطونا مرتبة الأخيرة بالأبطأ حتى!!! أجا النت وراح النت... ما علينا إلنا الله هو جبار الخواطر...

بـ2017 نزل مقال لـ sputnik عربي، تحت عنوان «إنترنت مجاني لكل سكان الأرض»... وقت اللي خبرت جارتنا عن هل المقال بعد قصة باقيات الإنترنت اللي بدون يطبقوها جديد- صارت تضحك... والدكتي اللي تحت بيتنا صار يضحك... أبي- أمي- أخواتي صاروا يضحكوا، وحتى وقت اللي نزلتوا للمقال ع ال فيسبوك الكل من دون يمين صاروا يضحكوا... طبعاً بغض النظر عن مصداقية الخبر أو آلية تطبيقها أو عملوا أو أو... إلخ، العنوان لحالوا بيضحك من صمصومة القلب... قال مجاني قال!! دخلكون إذا صار عنجد مجاني لكل سكان الأرض وتطبق هاد الشي عنا بسورية مننحرم وقت نتصل لنخبرون إنو فيو مشكلة يقلولنا: يرجى إعادة المحاولة بسبب الضغط أو طفوا الراوتر ورجعوا شغلوه أو انتبهوا ليكونوا القطاط اللي ببيتكون قرطوا كبل التليفون...

معقول؟! عنجد شي بيضحك... قال مجاني قال... بعدنا ما عم نستوعب موضوع إنو إنترنت مثل لخلق يا جماعة!!

أحلى الشي بالقرار

الجديد بعدهم

مسمينها «خدمة»..

لك خدمة شو يا

وزارة يا هيئة يا

ناظمة؟!

6.7 ملايين لاجئ سوري عبر العالم مسجلون في نهاية 2018. العدد الذي أصبح يشكّل نسبة 40% تقريباً من العدد المقدّر داخل البلاد! ورغم التراجع في عدد اللاجئين إلا أن ظروف البلاد لا تزال تدفع أكثر من نصف مليون شخص للخروج منها سنوياً ليصبحوا لاجئين عبر العالم، حيث خرج في 2018 أقل عدد سنوي ولكنه بلغ أكثر من 600 ألف لاجئ جديد! أما ظرف الشمال السوري فيعيد أزمة اللاجئين السوريين إلى مقدمة عناوين الأزمة السورية...

اللاجئون السوريون 6.7 ملايين مليون إضافي بين تركيا وألمانيا؟!



■ قاسيون

التوتر الحالي في منطقة الشمال السوري يفتح احتمال توافد مليون لاجئ سوري إضافي، وأول الإجراءات التركية كانت دفع أكثر من 37 ألف لاجئ سوري إلى الحدود. وهو عدد يفوق نصف اللاجئين السوريين المتوافدين خلال عام مضى إلى أوروبا. حيث بدأت أوروبا تحد من أعداد اللاجئين السوريين المتوافدين إليها، والذين بلغوا 70 ألفاً في عام 2018، 67 ألفاً منهم وصلوا إلى ألمانيا الوجهة الأساسية للسوريين في أوروبا.

تهديد بتدفق اللاجئين

والتهديد التركي إذا ما كان جدياً، فإنه يعيد خارطة اللجوء السوري في أوروبا إلى مستويات أعلى من الذروة في عام 2015... ويرفع إلى حد بعيد تدفق اللاجئين من سورية إلى الخارج، عدا عن الموجودين في تركيا. حيث في الأونة الأخيرة أتى انخفاض عدد الواصلين إلى أوروبا كنتيجة مباشرة للتضييق التركي على الحدود بعد اتفاقيات مع أوروبا مشروطة بعدم فرض عقوبات أوروبية على تركيا. بينما التوتر يفتح كل الاحتمالات، ويتحول ملايين اللاجئين السوريين إلى ورقة مفصلية في العلاقات التركية الأوروبية، حيث تخاف أوروبا من أزمة اللجوء، وتخاف تركيا من أزمة الديون والتراجع الاقتصادي الناجم عن العقوبات.

اللاجئون السوريون في تركيا... 2.3 مليون فقراء

يتجمع اللاجئون السوريون في الإقليم بالدرجة الأولى، ومعظمهم في تركيا حيث أكثر من نصف اللاجئين السوريين 3.6 ملايين لاجئ سوري. أما خارج الإقليم فإن اللاجئين السوريين يتمركزون في أوروبا، وأكثر من 500 ألف في ألمانيا تليها السويد التي تضم أكثر من 100 ألف لاجئ سوري والباقي يتوزع بأعداد أقل في النمسا وهولندا بمجموع قارب مليون لاجئ سوري في عموم أوروبا. ضمن الإقليم قد تكون أوضاع السوريين في تركيا هي الأفضل، فتركيا هي الدولة الأعلى دخلاً والأكثر قدرة على التشغيل. ولكن مع ذلك تقول تقديرات منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن تركيا تحتاج إلى حوالي مليار دولار للإنفاق على اللاجئين وعلى المجتمعات المحلية المتضررة، ولكن هذا المبلغ لا ينفق بأكمله.

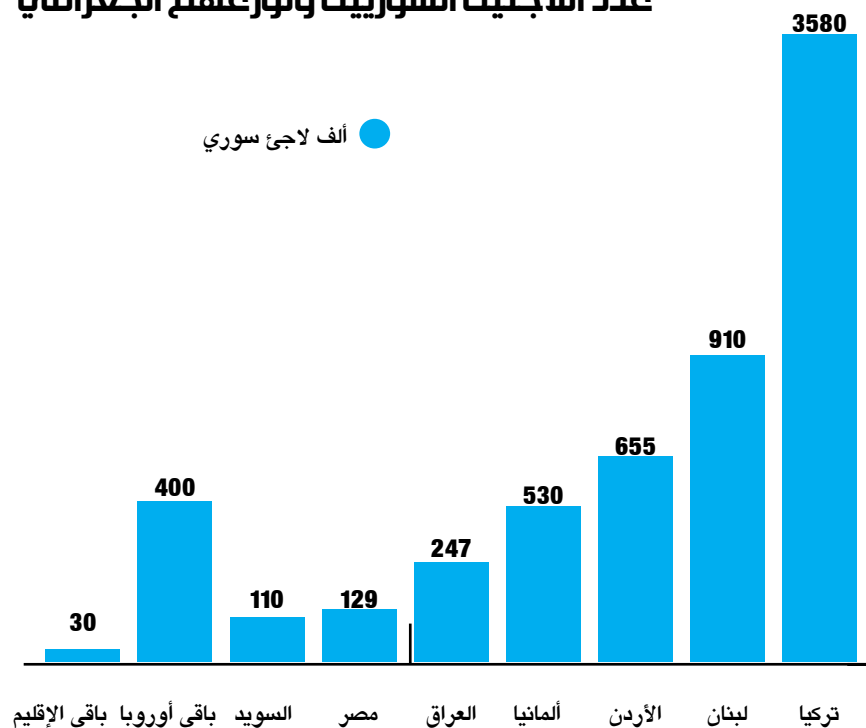
تشير التقديرات الأولية إلى أن 67% من السوريين في تركيا يعيشون على خط الفقر وما دون في 2017، أي حوالي 2.3 مليون سوري في تركيا يضافون إلى الفقراء السوريين داخل البلاد والذين يقاربون وفق التقديرات الدولية أكثر من 14 مليون على خط الفقر ودونه. لم تعط تركيا السوريين حق العمل للاجئين السوريين بشكل نظامي إلا في عام 2016، ولذلك فإن السوريين في تركيا يعملون بمعظمهم في القطاع الأسود وبأجور أقل من الحد الأدنى التركي البالغ 400 يورو شهرياً.

اللاجئون السوريون في ألمانيا... شغل كامل على أجر الحد الأدنى أوضاع اللاجئين السوريين في



وبعد أدنى للأجور يقل عن 70 دولاراً، أو في لبنان والأردن حيث النسبة العظمى من اللاجئين تعمل أعمالاً متقطعة وتعيش تحت خط الفقر. فلا مجال للمقارنة، حيث لا تزال أوروبا الخيار الأفضل نسبياً من حيث الدخل والشغل والحماية، تليها تركيا من حيث حجم التجمعات السورية وزيادة أعداد فرص العمل والتشغيل حتى لو كانت في ظروف غير سهلة.

عدد اللاجئين السوريين وتوزعهم الجغرافي



المشتغلون السوريون بوظائف كاملة في ألمانيا يحصلون على أجر وسطي لمعيل الأسرة بمعدل 10 يورو للساعة وعند الحد الأدنى لأجر الساعة في ألمانيا تقريباً.

10 يورو

67% من اللاجئين السوريين في تركيا يعيشون تحت خط الفقر وما دون يقارب 2.3 مليون سوري من أصل 3.6 ملايين في تركيا.

67%

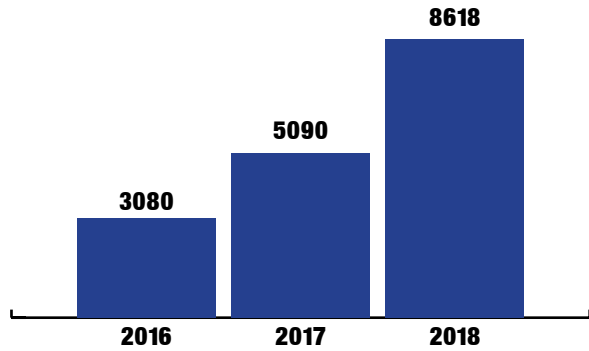


الوضع في الشمال السوري يهدد بمضاعفة عدد اللاجئين السوريين في أوروبا وبنقل مليون إضافي إلى هناك ويرفع أزمة اللجوء إلى مرتبة متقدمة في التوتر الدولي

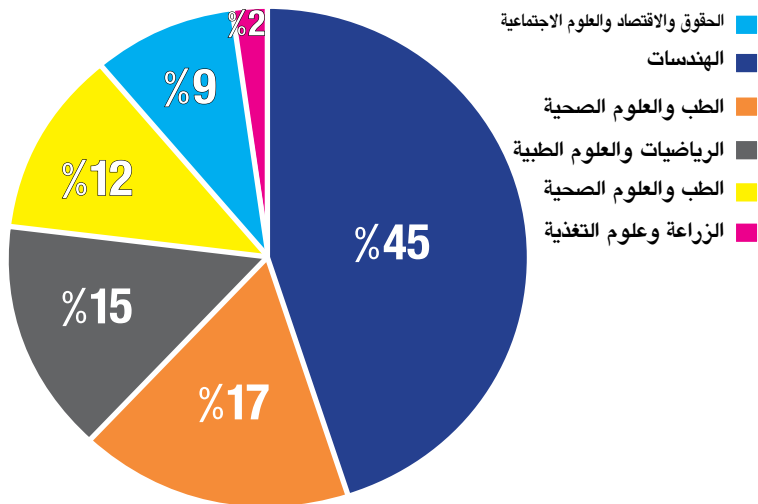
اللاجئون السوريون في ألمانيا.. شباب وطلاب

تزايد اعداد الطلاب الجامعيين السوريين في ألمانيا

الطلاب الجامعيين السوريين في ألمانيا



توزع الطلاب السوريين في ألمانيا على الاختصاصات



من المرشح أن يرتفع عدد السوريين الداخلين إلى سوق العمل الألمانية في عام 2020، فمن بين السوريين في عمر العمل فإن نسبة 28% فقط من دخلوا سوق العمل بشغل كامل. بينما نسبة مماثلة تقريباً من السوريين يعملون في أعمال جزئية، والكثير من الشباب في إطار التعطيل أو التأهيل من حيث اللغة أو التدريب أو مستفيدون من رواتب البطالة والمعونات.



يتمركزون في الدراسات العلمية التطبيقية، مثل الهندسات والطب والرياضيات بنسبة إجمالية فاقت: 77%. تستمر البلاد في خسارة قواها البشرية الشابة وفي خسارة كفاءاتها العلمية. ومعظم هؤلاء هم ممن خرجوا من سورية بتعليم ثانوي أو حتى تعليم جامعي، بنسبة 27% من لاجئي عام 2015... ليدخل هؤلاء لاحقاً سوق العمل الألمانية بأجور هي حتى الآن قريبة من الحد الأدنى للأجر في ألمانيا... البيانات تطرح سؤالاً للمستقبل: كيف يتوقف النزيف؟ وكيف تستعيد البلاد طاقاتها؟ الأمر الذي يبقى مرهوناً بإيقاف الكارثة الإنسانية المستمرة، وخلق ظرف تغيير شامل يسمح ليس فقط بإخراج الملايين من عداد الفقر والحرمان الاستثنائي، بل بفتح أفق توظيف الطاقات السورية في إعادة بناء بلاد ينتمون لها ويمتلكون قرارها.

متوسط أعمار اللاجئين السوريين الوافدين إلى ألمانيا 27 سنة تقريباً، بنسبة 62% منهم تقريباً من الذكور الذين أعمارهم الوسطية 27 سنة، يضاف إلى هذا المستوى المرتفع للتعليم بين اللاجئين السوريين، حيث نسبة 27% من اللاجئين في عام 2015 كانوا من حملة الشهادات الجامعية، بينما لا يزال 30% من اللاجئين السوريين في ألمانيا في طور الدراسة الثانوية وما دون. فاللاجئون السوريون في ألمانيا هم ضمن الجاليات الأعلى تعليماً، وبأخذ مؤشر التعليم الجامعي، فالسوريون في المرتبة السادسة بين الطلاب الأجانب في الجامعات الألمانية، حيث ازداد عدد الطلاب السوريين في الجامعات الألمانية من 3080 في 2016 إلى 5090 في 2017، وصولاً إلى 8618 في 2018. بمعدل زيادة خلال ثلاثة أعوام: 280% تقريباً.

اللعب على «حافة البلاد».. من إدلب لقرارات دمشق



بمليارات إضافية من الدولارات، وقسم ثان من غالبية السوريين لا يملكون شيئاً إلا الاستمرار والبقاء بعد خسارة معارك متتالية، لا يملكون إلا أن يكسبوا معركة المستقبل الذي لن تكون قوى النهب والإجرام الاقتصادي شريكة فيه مع أول مساحة للعمل السياسي الجدي.

مسيرة حل الأزمة السورية. فإن المعركة السورية الأعقد هي المعركة القديمة الجديدة الممتدة منذ عقود والمتفاقمة عشية الأزمة، والتي تصل إلى ذراها اليوم، تلك المعركة التي تقسم الشعب السوري إلى قسمين لا يمكن جمعهما: قسم أول من القلة الناهية الجاهزة لبيع البلاد وأبنائها في سبيل ملء الخزائن

والمدن السورية الأخرى مع أول تراخ في فتح الحدود. إن كانت معركة إدلب ميدان عمل وتأثير للقوى الإقليمية والدولية صاحبة المشروع الجدي في استقرار سورية وحل أزمتها وإيقاف تمدد الفوضى، وسينجحون إن عاجلاً أم آجلاً في احتوائها وتحويلها إلى خطوة للأمام في

الاتصالات، بينما عوائد المال العام قد لا تزداد بشكل جدي، لأن حجم الفقر السوري لن يسمح بالتكيف مع الأسعار الجديدة وتوسيع الباقات. ثم يليها رفع سعر البنزين، المدخل الأول في الطاقة الذي عادة ما يقود ارتفاع أسعار الطاقة ومستوى الأسعار العامة، وهو ربح إضافي لفنان وفلان لا أكثر من أصحاب النفوذ الذين يستوردون للبلاد حاجاتها من الطاقة بربح استثنائي...

قرارات لا تستطيع أن تتخيل مصدرها إلا حسبة ضيقة الأفق للبحث عن منافذ ربح في ما تبقى من إمكانات جهاز الدولة. وسط التوتر الميداني العسكري والتصعيد في العقوبات، تصعد قوى النفوذ والفساد المحلية في وجه السوريين، متمترسة وراء تشدها وأعية أنها تلعب على حافة استمرار البلاد. لا مجال لمزيد من الفقر والتهميش والحرمان، ومليون يخرجون من إدلب قد يلحق بهم ملايين من دمشق وحلب

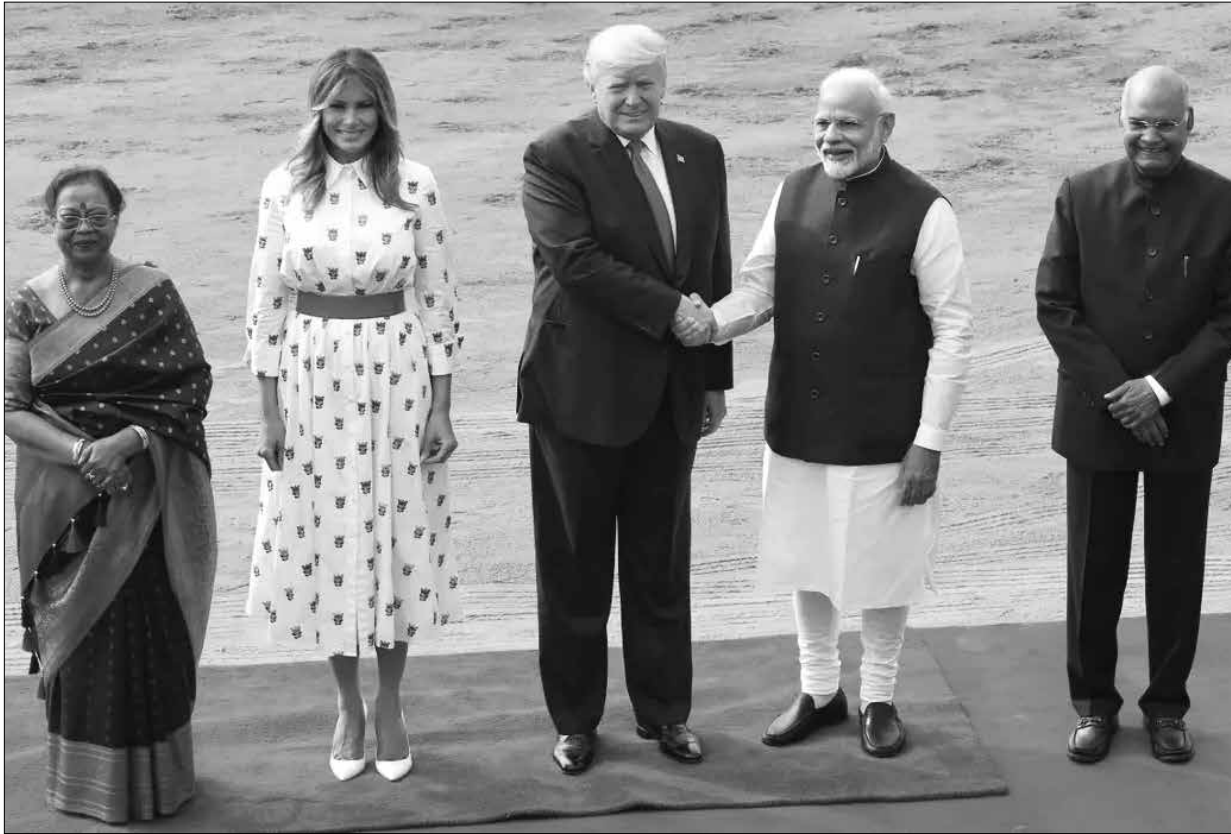
عشتار محمود

في ظرف شهرين تنهار الليرة ويرتفع الدولار، دون أن يصدر أي قرار يدعم الليرة فعلياً أو يزيح الدولار جزئياً ويمنع موجة انهيار أخرى... قيل الكثير من الكلام الحكومي الممجوج والوعود والدراسات لدعم الإنتاج دون قرارات فعلية، بينما سريعا اتخذت القرارات التالية: استمرار الاستيراد بالياته ذاتها بل وتوسيعه، رفع سعر الصرف الرسمي وتثبيت مستوى الأسعار المرتفع، اللجوء إلى الديون من السوق لتمويل الموازنة العامة، مقابل إنفاق حكومي متكشف ومنهوب بنسب استثنائية.

والآن تصدر القرارات الواحد تلو الآخر بذرائع لا يمكن مناقشتها جدياً، بل بالسخرية فقط كما يفعل عموم السوريين. قرارات تطال الخبز تقلص تدفقه وكميات إنتاجه، قرارات أخرى تطال الاتصالات العامة دون أي هدف جدي سوى فتح احتمال زيادة أرباح شركات

يرتفع التوتر الإقليمي- الدولي في ملف الأزمة السورية، وتستنفّر أطراف وقوى دولية للدفاع عن «النصرة»، ولتعميق الصدع في منظومة أستانا المسار الوحيد الذي حقق تقدماً ما في طريق إنهاء الكارثة السورية... والهدف إيصال البلاد إلى الحافة التي لا رجوع عنها، ولكن بعيداً عن المعارك وخلف المكاتب والقصور الفارهة قلة قليلة تقدم خدمات لا تنسى لمشروع الفوضى وتلعب أيضاً على «حافة البلاد».

ترامب في الهند... دون صفقة تجارية



زار الرئيس الأمريكي الهند، وكانت التوقعات تشير إلى إمكانية عقد اتفاقية تجارية ثنائية بعد العديد من التوترات التجارية بين البلدين، ولكن الاتفاقية الشاملة لم تظهر، وتم توقيع اتفاقات جزئية في مجالات الدفاع والطاقة والاتصالات، ولكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق طويل حول الاتفاق التجاري.

قاسيون

ستشتري الهند طائرات هليكوبتر هجومية وغيرها من المعدات العسكرية بقيمة ثلاث مليارات دولار، كما وقعت شركة إكسون موبيل الأمريكية مع شركة إنديان أويل اتفاقاً لتوريد المزيد من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى الهند. ولكن هذا ليس هاماً بالقياس إلى ملفات هامة أخرى عالقة.

142 مليار دولار تجارة الهند وأمريكا بلغ إجمالي التجارة بين البلدين 142,6 مليار دولار في 2018، ولكن في 2019 أنهت الولايات المتحدة الوضع التمييزي للتجارة مع الهند، وردت الهند بفرض تعرفه جمركية على 28 منتجاً أمريكياً، مما تسبب في حدوث خلاف دبلوماسي بين البلدين.

ارتفعت التجارة بين البلدين بين عامي 2000-2018 وهي مرحلة تصاعد النمو الهندي، وانتقلت من 16 مليار دولار إلى 142 مليار دولار. لتصبح الهند الشريك التجاري الثامن للولايات المتحدة، بفاصل تجاري للهند تحاول الولايات المتحدة أيضاً تقليصه.

العجز التجاري الأمريكي مع الهند هو عاشر أكبر العجوزات الأمريكية المسجلة مع دول العالم. وقد قلصت الهند الفائض التجاري مع أمريكا من 24 مليار دولار في 2016 إلى 23 مليار دولار في 2019، وذلك عبر زيادة الواردات الأمريكية من الغاز الطبيعي والطائرات بالدرجة الأولى.

نسبة 70% من التجارة بين الهند والولايات المتحدة خدمية، وتشكل خدمات التكنولوجيا جزءاً هاماً منها.

بينما 30% صادرات البضائع الأخرى بين الهند والولايات المتحدة مكونة بالدرجة الأولى من المنتجات الكيميائية 20%، والمعادن الثمينة «الألماس» 20%، ومن ثم المنسوجات 16%، الآلات 8%، المعادن 7% والخ.

أما الصادرات الأمريكية إلى الهند فهي بالدرجة الأولى أليات 21%، المعادن الثمينة أيضاً 17% الذهب والألماس، والمنتجات الكيماوية، كما تصدر الولايات المتحدة إلى الهند نفطاً خاماً بمقدار يقارب 48 مليون برميل نفط خام.

خلافات اقتصادية حول «استقلالية» الهند

هناك خلافات تثيرها الولايات المتحدة حول الإجراءات الهندية لرفع استقلاليتها الاقتصادية ورسم حدود ما، فعلى سبيل المثال تضع الهند

لتبينة البيانات، وخصوصية أنظمتها الرقمية، حيث لا تملك الهند كما الصين منظماتها الرقمية المستقلة وتستخدم العديد من المنصات أمريكية الصنع، كما أن لدى الشركات الأمريكية فروعاً كبرى في الهند. حيث في الهند أكثر من نصف مليار مستخدم إنترنت، وهم من أكبر منتجي الداتا عالمياً. بينما يرتفع اهتمام الهند بخصوصية البيانات وأهميتها الاقتصادية. ومؤخراً في 2018 طلب البنك المركزي الهندي من شركات التكنولوجيا العالمية أن تبدأ بأعمال حفظ الداتا في «سيرفرات محلية»، وهو ما قد يفرض قيوداً على استخداماتها ونقلها، وفرض رسوم ومدفوعات عليها. حيث وضّح البنك أن الإجراءات حالياً تقتضي حفظ البيانات في الهند وإمكانية استخدامها في الخارج.

حدوداً للاستثمار الأجنبي في قطاعاتها الأساسية، إذ لا تسمح إلا بنسبة 49% في التأمين وفي مجمل قطاعات الاتصالات والإعلام، بينما يرتفع الحد في البنوك إلى 74%. كما أن توترات تجارية تتعلق بالرسوم الجمركية والحماية المفروضة على أسعار منتجات صناعية هندية، من ضمنها الأجهزة الطبية التي تنتجها الهند، والتي سعت الشركات الأمريكية للوصول إلى إزالة الرسوم وفتح الأسواق لمنافستها. وكذلك الأمر في المشاكل المرتبطة بشركات المنتجات الزراعية الأمريكية التي خاضت الهند معارك للحد من مساحة نفوذها. كذلك الأمر في قطاع التكنولوجيا، فالهند واحدة من مراكز خدمات تكنولوجيا المعلومات والشركات الرقمية عالمياً، وقد تصاعد التوتر مع السعي الهندي

الصين خسرت 30% من قيم مؤشرات الصناعة



الجديدة، الإنتاج، التشغيل، ووقت وصول الخدمات للزبائن، بالإضافة إلى معامل المواد الأولية. وكان التراجع الأكبر في الإنتاج ومن ثم في الطلبات الجديدة.

وكالة بلومبرغ نقلت عن الإحصاء الصيني بتاريخ 25-2 أن الشركات الصينية قد سجلت معدلاً مرتفعاً لاستعادة طاقتها الإنتاجية، والمعدل الأعلى في الشركات الكبرى التي عادت إلى نسبة تشغيل 79% من طاقتها وستررتفع إلى 91% تقريباً في نهاية شهر آذار. وفي الشركات المتوسطة المعدل أقل، ولكنه 85,6% من طاقة المعامل وسيرتفع إلى 95% تقريباً نهاية آذار.

البعض يقول إن الاتجاه المنخفض والمؤشرات السلبية لم تصل إلى ذروتها بعد، والتراجع سيظهر

يتداول الإعلام العالمي الكثير من التقديرات حول الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا... بين من يقول إن الاقتصاد العالمي سيخسر أكثر من تريليون دولار، وبين صندوق النقد الدولي الذي خفض توقعات النمو الصيني بنسبة فاقت 1%، أما الصين فقد نشرت حتى الآن مؤشرات محددة تدل على حجم التراجع الذي أصاب الاقتصاد الصيني خلال شهر مضى.

نشر المكتب الوطني للإحصاء الصيني بيانات حول التراجع الشهري في شهر شباط 2020، وتحديداً في المؤشر المركب للتصنيع الصيني المسمى مؤشر مشتريات التصنيع PMI والذي يشير إلى تراجع في مجمل المؤشر يقارب 30% خلال شهر مضى عن الشهر السابق. انخفض المؤشر من مستوى 50 إلى مستوى 35 تقريباً، وهو المكون من خمس مؤشرات فرعية بأوزان مختلفة: مؤشر الطلبات

أسواق شنغهاي وشينزين تراجعت بنسبة 5% يوم الجمعة 28-2. وتراجعت الأسواق المالية في لندن وكندا والهند، وتراجعت أسعار النفط العالمية إلى مستوى أقل من \$50 للبرميل.

الأسواق المالية العالمية، الأسواق الأكثر تضرراً هي السوق الأمريكية، حيث سجل مؤشر الأسهم الأمريكي S&P يوم السبت 29-2-2020 أقل قيمة له منذ أزمة عام 2008، بينما مؤشر 300 شركة صينية كبرى في

الاستثمار بملف اللاجئين مستمر

عاد الاستثمار بملف اللاجئين السوريين للواجهة مجدداً، فقد أعلنت السلطات التركية عن فتح حدودها مع أوروبا أمام اللاجئين الموجودين على أراضيها للعبور إليها، بل سخرت لهم وسائل نقل مجانية أيضاً.

■ عادل إبراهيم

الإتجار في هذا الملف الإنساني، وبالكارثة السورية عموماً، لم يقف عند حدود هذا الشكل من الاستثمار من قبل تركيا مؤخراً للضغط على أوروبا من أجل ابتزازها، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، كما لم يقف على تركيا وحدها فقط. فمع الأسف ما زال هذا الملف عرضة للاستغلال والابتزاز من قبل الكثير من القوى المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك بعض المنظمات التي تدعي الإنسانية، وستبقى كذلك إلى أن يجد حوله مع بقية الملفات المرتبطة بالآزمة السورية بحسب القرار 2254، باعتباره بوابة العبور الوحيدة الممكنة والمتاحة لحل الآزمة السورية بشكل نهائي.

صور متداولة

الكثير من الصور المؤلمة تم تداولها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن مجريات نقل بعض اللاجئين، مختلفي الجنسيات، عبر وسائل النقل التي خصصتها السلطات التركية لنقلهم إلى الحدود مع أوروبا برحلة مجانية ذهاباً فقط، حيث يظهر التدافع والازدحام على هذه الوسائل. كما تم تداول الكثير من الصور القاسية أيضاً التي تظهر أعداداً من اللاجئين في العراء على الحدود التركية بانتظار تمكنهم من العبور للطرف الآخر برّاً، أو بانتظار «البالمات» التي ستقلهم بحراً إلى اليونان، والتي تظهر فيها ملامح التعب والإرهاق على اللاجئين، الذين باتوا في العراء، نساءً ورجالاً، شيوخاً وأطفالاً، والذين سيبقون في العراء على ما يبدو، فلا وسائل نقل لإعادتهم إن أرادوا ذلك! كما سبق، الصور الكثير من الأحاديث

والتصريحات الرسمية المتبادلة، تركيا وأوروبا ودولياً، وتراقب معها الكثير من التعليقات المنشورة من قبل بعض اللاجئين وذويهم على الحدود.

جوانب مغيبة ظهرت للعلن

هذه الصور المتداولة، برغم قسوتها وبؤس من ظهر فيها، قد لا تعكس إلا جانباً واحداً من حقيقة الإتجار والاستثمار بهذا الملف، فيما تبدو الجوانب الأخرى مغيبة قصداً وعمداً من أجل المزيد من الاستثمار والإتجار بهذا الملف لاحقاً على المستوى الإقليمي والدولي، في ظل حال الانقسام والصراع، ولّي الأذرع المتبادل بين القوى الفاعلة على حساب ماسي البشر وكرثتهم الإنسانية. فالسلطات التركية أظهرت بكل قبورها كيف تستثمر وتبتز بهذا الملف، كما ظهرت، بالمقابل ردود الفعل الأوروبي والدولي التي لم تقل قبلاً عن الموقف التركي. فها هي السلطات اليونانية والبلغارية بدأت تستعمل العنف تجاه اللاجئين من أجل منعهم من عبور حدودها، مع الكثير من الإجراءات والتشديد الأمني على الحدود، وها هي المنظمات الإنسانية تسجل غيابها عن دورها الإنساني المفترض بهذا الصدد، بينما أعربت المفوضية الأوروبية عن «قلقها» من تدفق المهاجرين من تركيا باتجاه حدود اليونان وبلغاريا. الجانب المغيب من الصور والذي يمكن استشفافه من ظاهرة التدفق الأخيرة على الحدود الأوروبية لا يقتصر على الجانب التحريضي الذي مورس مع اللاجئين وتسهيل وصولهم إلى الحدود مجاناً فقط، بل إن واقع وجودهم على الأراضي التركية وفي المخيمات المخصصة لهم طيلة السنوات الماضية كان من البؤس والتردي لدرجة



وواقع الإتجار والاستثمار بمأساة هؤلاء قد لا تختلف بين دولة وأخرى إلا بدرجات محدودة توافقاً ربما مع وزنها ودورها في لحظة الاستثمار من قبل كل منهم ليس إلا. وبغض النظر عن مبررات وذرائع تركيا لوضع هذا الملف موضع الاستثمار والابتزاز الفج والعنفي حالياً، أو التهديد به بين الحين والآخر، بما يحقق لها بعض المكاسب التفاوضية على حساب الكارثة والمعاناة الإنسانية للاجئين، فإن هذا الملف بمجمله، مع ملف الآزمة السورية عموماً يجب إخراجها من حيز الاستثمار والإتجار والمبارزة الدولية، وهذا لن يتم إلا عبر فسخ المجال أمام السوريين لتقرير مصيرهم بأنفسهم، وهذا لن يتم إلا من خلال الحل السياسي والتنفيذ الكامل للقرار 2254، وكل إعاقة أو تعطيل وتأخير بهذا الإطار، ومن أي طرف كان، لا تختلف من حيث التقييم والجوهر عن كونها استثماراً وإتجاراً وقحاً بالكارثة والآزمة السورية.

إعادة مغامرة عبور الحدود مع كل مخاطرها وتكاليفها وتعبها مجدداً. فغالبية هؤلاء اللاجئين سبق لهم وأن جربوا مغامرة العبور نحو أوروبا وعادوا خائبيين ومجبرين إلى مخيمات البؤس والحرمان، وذلك يعتبر مؤشراً ودليلاً على سوء وضعهم داخل هذه المخيمات، في الوقت الذي كانت فيه تركيا والمنظمات الدولية وطيلة السنوات الماضية تتحدث فيه عن دورها الإنساني تجاه رعاية هؤلاء على مستوى معيشتهم وخدماتهم وأمنهم... مع المطالبة الدائمة بالتعويضات لقاء ما يتم صرفه على اللاجئين، بالإضافة إلى الإتاوات، لقاء منع المقيمين في هذه المخيمات من المغادرة أيضاً، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

الحل السياسي وتقرير المصير

حال اللاجئين في تركيا، وخاصة في المخيمات، لا يختلف عن حال أقرانهم من الموجودين في مخيمات الدول الإقليمية الأخرى،

«ذكاء» المواد الغذائية.. شهر تجريبي غير ناجح

الطوابير، الأمر الذي فرض عدم تسليم كامل الكمية في بعض الأحيان، ولتأجيل تسليم بعضها الآخر، أو الكميات المتبقية لموعد آخر، ما يعني طوابير إضافية في هذه المواعيد اللاحقة إضافة إلى الطوابير الموجودة أصلاً. مع إضافة مادة زيت عباد الشمس للتوزيع عبر البطاقة الذكية للأسر خلال الشهر الحالي فإن ذلك يعني المزيد من الوقت على عمليات البيع والتسليم، ما يعني المزيد من الانتظار في الطوابير.

إجراءات ضرورية مطلوبة

ومن أجل نجاح التجربة خلال شهرها التجريبي الثاني، حيث صرح الوزير سابقاً أن التجربة ستستمر شهرين تدرس بعدها الإيجابيات والسلبيات لتداركها، فإن ذلك ربما يتطلب الإجراءات السريعة التالية: زيادة عدد الصالات والمنافذ المخصصة لتوزيع المواد الغذائية بموجب البطاقة الذكية على الأسر. زيادة كميات المواد المسلمة للصالات من هذه المواد. زيادة ساعات الدوام الرسمي للصالات المخصصة لهذه الغاية للتخفيف على المواطنين من العودة مجدداً إلى طوابير الانتظار في اليوم التالي. وللحديث تنمة.

للعائلة المكونة من خمسة أو ستة أشخاص إلى خمسة كيلو غرامات وإلى ستة كيلو غرامات للعائلة المكونة من سبعة أشخاص وأكثر، كما زادت أيضاً مخصصات العائلة من الشاي إلى 1200 غرام للعائلة المكونة من خمسة أو ستة أشخاص، وإلى 1400 للعائلة المكونة من سبعة أشخاص وأكثر، ولم يتم ذكر لمادة الرز بمضمون التعميم.

تجربة لم يكتب لها النجاح بعد

واقع الحال يقول، وبمعزل عن بيانات وإحصاءات السورية للتجارة وأرقامها، إن الكثير من الأسر لم تستلم مخصصاتها الكاملة من المواد الغذائية المخصصة عبر البطاقة الذكية خلال فترة الشهر التجريبي الأول، وبناء عليه يمكن القول إن التجربة لم يكتب لها النجاح بعد، أما عن أسباب ذلك فيمكن تلخيصها بالتالي:

الصالات والمنافذ المخصصة لهذه الغاية لم تكن كافية ناحية العدد بما يلبي غاية تأمين توزيع المواد الغذائية «سكر- رز- شاي» على كافة الأسر وبجميع المناطق والأحياء، الأمر الذي فرض وجود طوابير وازدحام أمام الصالات المخصصة. الكميات المتوفرة في الصالات من هذه المواد لم تكن كافية لتأمين احتياجات المصطفين في



■ سمير علي

الإعلام تقول، إن صالات السورية للتجارة ستقوم ببيع ليتر واحد من زيت القلي للعائلة المؤلفة من شخص أو شخصين وليترين للعائلة المؤلفة من ثلاثة أو أربعة أشخاص وثلاثة ليترات من الزيت للعائلة المؤلفة من خمسة أو ستة أشخاص وأربعة ليترات للعائلة التي يتألف عدد أفرادها من سبعة أشخاص وأكثر كحد أقصى، وبسعر 800 ل.س لليتر الواحد، وأنه تمت زيادة مخصصات السكر

كما أعلنت أيضاً أنه سيتم مع بداية الشهر زيادة كميات السكر والشاي عبر البطاقة الذكية للعائلة التي يزيد عدد أفرادها عن أربعة أشخاص.

تفاصيل

تفاصيل التعميم الوزاري بحسب بعض وسائل

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن السورية للتجارة ستبدأ اعتباراً من يوم الأحد 2020/3/1 ببيع مادة زيت القلي عباد الشمس عبر البطاقة الذكية.

لا توفر الأخلاق البيئية المجردة أي دليل للعمل

بعد 50 عاماً من النقاش، لا يزال الفلاسفة الأكاديميون في الأخلاقيات البيئية يفسرون العالم بطرق مختلفة، لكنهم لا يساعدون كثيراً في تغييره.

يناقش أعضاء مبادرة الانتقال العظيم المثيرة دائماً والمثيرة للجدل في الوقت الحالي ورقة حول أخلاقيات البيئة وميثاق الأرض نعرض بعض هذه الآراء الهامة.

إيان أنجوس

تكشف التجربة التاريخية، يميل التفكير الطوعي بالتمني - وغالباً ما يرتبط بجاذبية مباشرة لسلطة الضرورات الأخلاقية المزعومة - إلى الغلبة في السياسة على وجه التحديد في بعض الأحيان عندما تكون الأهداف السياسية المدعومة ذات أسس ضعيفة، وذلك بسبب الضعف المتأصل لمن يروجون لها. يتم استخدام النداء المباشر للأخلاق في مثل هذا الخطاب السياسي كبديل وهمي للقوى المادية والسياسية التي يمكن تحديدها والتي من شأنها ضمان تحقيق الأهداف المرجوة. - استيفان ميزاروس

الحجة الداعية إلى أخلاقيات بيئية جديدة، ببساطة، هي أن النظرة السائدة للعالم في المجتمع الحديث ترى أنَّ الاحتياجات البشرية أكثر أهمية من احتياجات غير البشر. طالما أن مثل هذه الأخلاقيات البشرية تسود، فإن تدمير العالم الطبيعي سيستمر بلا هوادة.

«إذا كان البشر يعتبرون كائنات أكثر قيمة من الأنواع الأخرى، فسيستع ذلك دائماً أن أية حاجة أو رغبة بشرية يجب أن تأخذ بالضرورة الأولوية على الحاجة أو المصالح ذات الطبيعة غير الإنسانية، بغض النظر عن مدى أهمية أو ضرورة الاحتياجات الأخيرة يكون».

- روبن ايكيرسلي

ما نحتاج إليه، إذاً، هو وجود نظام أخلاقي جديد يعترف بالحق الأخلاقي للطبيعة غير البشرية في الوجود والنمو دون تدخل بشري وبغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية.

محاكاة الأخلاق

كان مؤسسو الفلسفة البيئية على اقتناع بأنهم حققوا تطورات مهمة مهمة في الفلسفة والأخلاق. وصف رودريك ناش استنتاجات الأخلاق البيئية بأنها «ثورية» و«يمكن القول إنها أكثر توسع دراماتيكي في الأخلاق في سياق الفكر الإنساني». هذا يبدو جذرياً، ولكن في الممارسة العملية، ثبت أن الأخلاقيات التطورية صعبة للغاية. تضاربت التفسيرات غير الأنثروبولوجية والقيمة الجوهرية.

تستمر النقاشات باستمرار، وتذكرنا بالسياسة المدرسية في العصور الوسطى، التي تناقش عدد الملائكة الذين يمكن أن يرقصوا على رأس دبوس. يقول الفيلسوف ألسدير ماكينتير في زماننا، «في الحجة الأخلاقية، يعمل التأكيد الظاهر على المبادئ كقناع للتعبير عن تفضيل شخصي». والنتيجة هي «محاكاة الأخلاق» التي تتميز بالمناقشات التي لا تنتهي، والتي لا توجد فيها طريقة عقلانية للاختيار بين المواقف المختلفة. هذا صحيح بالتأكيد في المناقشات بين

علماء الأخلاق البيئية. بعد خمسين عاماً من النقاش، لا يوجد اتفاق على ما قد تعنيه الواقعية المركزية والبيولوجية والقيمة الجوهرية والمصطلحات الأساسية الأخرى في الواقع العملي.

في الواقع، فإن أبرز سمات هذه المناقشات هو مدى كونها مجردة. يناقش كتاب تلو الآخر الأخلاق البيئية مع الإشارة إلى عدد قليل من الإشارات الملموسة للمشاكل البيئية الفعلية. بدلاً من ذلك، يتم تقديم «نظريات اجتماعية / أخلاقية تفترض مسبقاً وجود عالم مختلف تماماً عن العالم الذي نشغله، مما يجعلها غير ذات صلة كحل للمشاكل التي تواجهنا في العالم الواقعي غير الخيالي» «كيكوك لي».

ومن الأمثلة على ذلك حجة ريتشارد سيلفان «الرجل الأخير» التي استشهد بها على نطاق واسع من أجل أخلاقيات بيئية جديدة. في ظل الشوفينية الأساسية التي تميز الأنظمة الأخلاقية الغربية القائمة، كتب: سيكون من المقبول أخلاقياً أن يدمر آخر رجل على وجه الأرض كل كائن حي آخر على هذا الكوكب بشكل منهجي.

هذا الخيال قد تم وصفه بصورة عادلة بشكل جذري. ماذا حدث للجميع؟ هل ماتوا جميعاً في الحال، أم كانت هذه عملية طويلة؟ هل يمكن لرجل واحد تدمير كل شيء حي؟ لماذا الرجل الأخير يدمر كل شيء؟ هل هو تدمير وحشي، أو عمل يأس، أو بعض الطقوس الدينية الغريبة؟

حتى لو قمنا بتعليق عدم الإيمان عن طيب خاطر في سيناريو منطقة الشفق في سيلفان، فلماذا ينبغي لأي شخص أن يعتقد أن وجود «أو عدم» أخلاقيات مركزية البيئة سيكون له أي تأثير على سلوك آخر رجل - أو أي شخص آخر، في هذا الشأن؟

إن نقد ماكينتير للمناقشات الأخلاقية التي لا نهاية لها، والتي «لا يمكن أن تجد على ما يبدو أية نهاية» نادراً ما يتم توضيحها

بشكل أفضل. المشاركون في هذه النقاشات هم فلاسفة أكاديميون محترفون يستخدمون أكثر الأدوات تطوراً للجدل والتحليل التي طورها الحقل. حقيقة أنهم لا يستطيعون الاتفاق بقوة تشير، كما يقول ماكنتير، إلى وجود شيء خاطئ بشكل أساسي:

«إذا كان أولئك الذين يدعون مقدرتهم على صياغة المبادئ التي يجب أن يتفق عليها الوكلاء الأخلاقيون العقلانيون لا يستطيعون أن يضمنوا الاتفاق على صياغة تلك المبادئ مع زملائهم الذين يتشاركون في غرضهم وأسلوبهم الفلسفي الأساس، فهناك مرة أخرى دليل ظاهر للعيان على أن مشروعهم قد فشل».

الأخلاق مقابل الأخلاقية

في مقال بعنوان «الفلسفة البيئية هي النشاط البيئي: النوع الأكثر جذرية وفعالية»، يصير الفيلسوف البيئي بيرد كاليكوت على البحث عن الأخلاق غير البشرية التي لها تطبيق عملي مباشر:

«إذا كانت جميع القيم البيئية مركزية ومفيدة، فيجب عليها التنافس وجهاً لوجه مع القيم الاقتصادية المستمدة من تحويل الغابات المطيرة إلى الخشب واللبن والسافانا إلى مرعى الماشية وما إلى ذلك. بعبارة أخرى، يجب على دعاة حماية البيئة أن يظهروا أن الحفاظ على التنوع الحيوي له قيمة مفيدة للأجيال الحالية والمقبلة أكثر من استخراج الأخشاب المربح، والتحويل الزراعي، والحجز الكهربائي، والتعدين، وهلم جرا. لهذا السبب البسيط، فإن القضية الفلسفية المثقولة للقيمة الجوهرية للكائنات الطبيعية غير الإنسانية والطبيعة ككل ستحدث فرقاً عملياً كبيراً».

ولكي نأخذ هذا الأمر على محمل الجد، علينا أن نعتقد أن غياب «حالة فلسفية مقنعة» هو وحده الذي سمح للشركات العملاقة بمواصلة تدمير الغابات والسافانا.

تخيل أن رئيس شركة إكسون أو مونسانتو يوضح للمساهمين أن الأرباح انخفضت لأن الأستاذ قد نبههم إلى القيمة الجوهرية للكائنات الطبيعية غير الإنسانية. تخيل المساهمين يصفقون بقوة ويصوتون له مكافأة كبيرة لتوسيع النظر الأخلاقي إلى النظم البيئية!

في العالم الواقعي، فإن جبل الأدلة العلمية الصعبة، بما في ذلك الروايات التفصيلية للتأثير المحتمل للاحتراق العالمي على الطبيعة البشرية وغير الإنسانية، لم يحدث فرقاً عملياً في انبعاثات غازات الدفيئة. تحدد قوة وأرباح صناعة الوقود الأحفوري وحلفائها جدول الأعمال البيئي، وليس العلم أو الأخلاق.

«استخراج الأخشاب المربحة، والتحويل الزراعي، والحجز الكهربائي، والتعدين، وما إلى ذلك» لا يستمر بسبب الفلسفة السيئة، ولكن على وجه التحديد لأنها مربحة. لا علاقة للأخلاق بقرارات النهب: طالما أنه من المربح تدمير الأرض، وليس هناك قوة مضادة قادرة على إيقافهم، فسوف يستمرون في القيام بذلك، حتى لو قوضوا مصادر ثروتهم والظروف التي تجعل الأرض صالحة للعيش. هذا لا يعني أنه لا ينبغي إدانة السلوك المعادي للبيئة على أسس أخلاقية - بل هو الإصرار على التمييز الحيوي بين الأخلاق والأخلاقية. وكما يكتب بيرد أندرسون، فإن هذا التمييز يساعد في التغلب على ميل الأحكام الأخلاقية «لتصبح بديلاً للحسابات التوضيحية للتاريخ».

«الوعي الأخلاقي لا غنى عنه بالتأكيد لفكرة الاشتراكية ذاتها: أكد إنجلز نفسه على أن» الأخلاق الإنسانية حقاً «سكون واحدة من السمات المميزة للشيوعية، وأروع نتائج لغزوها للانقسامات الاجتماعية القديمة والتناقضات المتأصلة في الندرة. . الأخلاقية، من ناحية أخرى، تدل على التطفل الباطل للأحكام الأخلاقية بدلاً من الفهم السببي».

الأحكام الأخلاقية

بدلاً من الفهم

السببي- يجب إدراج

هذه العبارة على

مدخل كل قسم من

أخلاقيات البيئة.

الأزمات السياسية العراقية والأفق المفتوح للشعب



تغيير موازين القوى الدولية والتي باتت بشكلها الحالي تضع حاجز صدى أمام التدخل الخارجي والأمريكي تحديداً، وهو ما يعني أن واشنطن لم تعد تملك القدرة ذاتها على فرض «أفضل السيناريوهات» للمنطقة. ومن هذه النقطة نستطيع القول إن إمكانية التغيير بالنسبة للعراقيين أصبحت أكبر، وهو ما يجعل قوى الفساد في الداخل تسعى إلى تأجيل خلافاتها على الحصص قليلاً على أمل أن تنجح في وأد الحركة الشعبية العراقية التي يشتد عودها يوماً بعد يوم.

الأفق المفتوح للشعب العراقي

إن ما يجري اليوم في العراق، يمكن تسميته مجازاً «مرحلة انتقالية» ليتسلم خلالها الشعب العراقي زمام المبادرة، ويخوض خلالها تجربته الميدانية والسياسية مستقلاً وبعيداً عن الأحزاب التقليدية والطائفية المنتمة للتوازن الدولي السابق، كما يعبر بذلك وضوحاً عبر رفضه للجميع «شلع قلع كلهم حرامية» ويدرك فيها وزنه وحجم تأثيره... وسواء في هذا الحراك الجاري الآن، أو التالي، إذا ما توقف نشاطه مؤقتاً الآن، سيتطور تأثيره من فرض مطالبه على الحكومة العراقية بقواها السياسية، إلى إدارتها بنفسه عبر أشكال وقوى سياسية جديدة تعبر عنه، ويشترط هذا التطور بصرعته أو تباطئه بتراجع التأثيرات الخارجية وقدرتها إلى إمداد ومساندة القوى السياسية التقليدية، وعلى رأسها واشنطن، التي باتت قاب قوسين أو أدنى من الانسحاب الكامل من المنطقة.

القوى والتيارات العراقية المنضوية في البرلمان منذ عام 2010، وحتى هذه اللحظة، ويعزى السبب بذلك إلى عدة عوامل، منها ما هو محلي كالتناقضات الطائفية والقومية التي فرضتها واشنطن عبر «الديمقراطية»، والاحتجاجات الشعبية في أعوام 2011 و 2013 و 2015 وأخيراً 2019، بالإضافة إلى تأثير الصراعات الإقليمية والنشاط الإرهابي ضمن هذه الفترة. وما هو إقليمي كالصراع الإيراني- الأمريكي وتأثيره على القوى السياسية العراقية، والدولي متمثلاً بالتراجع الأمريكي وضعف قدرة واشنطن المتزايد على فرض هيمنتها أو خططها دولياً بما فيها العراق.

إن أكثر ما يمكن رصده ضمن هذه الفترة بين عامي 2010 و 2020، هو ازدياد تأثير الاحتجاجات الشعبية وتكرارها، هذا التأثير المتنامي والضاغط بشكل كبير على قوى السياسية في حين كانت القوى السياسية في السابق تقع تحت تأثير التجاذب إقليمي والدولي فقط، فتصاعد دور لاعب جديد- قديم أصبح دوره أساسياً شيئاً فشيئاً. مع نهاية 2019 وبداية 2020 كانت معظم الاعتبارات والخلافات السياسية تتأثر بموقف الشارع العراقي باحتجاجاته ومطالبه إلى حد بعيد. مع التأكيد على عدم تناسي العوامل الأخرى في المعادلة. أي وبمعنى آخر، إن المبادرة والقرار بالشأن العراقي والتي كانت مرهونة، بالدرجة الأولى، للتوازنات الخارجية، باتت تدخل وبشكل تدريجي ضمن نطاق تأثير الشارع وحركته المستمر، ونمو وزن الشارع في العراق يجري بالتزامن مع

دورة حكومية بعد الغزو، وحان وقت الانتخابات الحكومية الثانية في 2010، حتى دخل العراق أزمة سياسية أدت إلى استعصاء استمر ثمانية أشهر، حيث تعمقت الخلافات داخل القوى والكتل السياسية ضمن البرلمان، لتنتهي بإعادة انتخاب نوري المالكي للمرة الثانية بشكل «تسوية» غير معلنة، والمصادقة على حكومته. في الدورة المقبلة، عام 2014، كانت قد تعمقت الخلافات، وتسعرت إثر توتر الأوضاع الإقليمية والمحلية على كافة الصعد، لكن مع وجود تهديد «داعش» الذي كان يسيطر على جزء كبير من الأراضي العراقية بالإضافة إلى احتمالات توسعه، فقد طغى الشأن العسكري والأمني على الخلافات السياسية وتم انتخاب «حيدر العبادي» في حينه، في الفترة بين 2014 و 2018، تم تحرير جزء كبير من الأراضي العراقية الواقعة تحت سيطرة «داعش» وعاد النشاط البرلماني والحكومي بالظهور، في 2018 عاد البرلمان ليدخل أزمة تشكيل الحكومة الجديدة، وجرى التصويت على «عادل عبد المهدي» باعتباره «مستقلاً» وضمن ما تم التوافق عليه اصطلاحاً كـ «مرشح تسوية»، لم يكمل الأخير دورته وأعلن استقالته في ربعها الأول أواخر عام 2019 إثر الاحتجاجات الشعبية الواسعة، لتدخل الحكومة العراقية، من جديد، أزمة تشكيل حكومة لم تنته حتى هذه اللحظة.

العوامل المحيطة

عملياً، وبناءً على ما سبق، فإن العراق يعاني من أزمة سياسية ضمن

منذ الغزو الأمريكي للعراق، ينقسم تاريخ حكومات بغداد إلى إدارة أمريكية مباشرة 2003 - 2010، وغير مباشرة ومشروطة بالتوازنات الإقليمية والدولية منذ 2010 وحتى الآن، ويتميز القسم الثاني منه بمعاناته من أزمات سياسية مستمرة، متأثرة بعدة عوامل، ما هي، وما الجديد مؤخراً

■ يزن بوظو

الإدارة الأمريكية

بعد الغزو في 2003، عينت واشنطن «جاي غارنر»، وهو جنرال أمريكي، كحاكم مؤقت على البلاد وتولى السلطة ضمن ما سُمي في حينه بـ «مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية»، وجرى حل الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، بعد إتمام المهمة، تم إنشاء ما سُمي بـ «سلطة الائتلاف المؤقتة» وترأسها «بول بريمر» حيث تم وضع دستور جديد في البلاد كان يحوي نواة المنظومة الطائفية وشكل «الديمقراطية الأمريكية». في 2004 تم تشكيل «الحكومة العراقية المؤقتة» لتكون السلطة الثالثة بعد الغزو، وحلت محل سلطة الائتلاف السابقة، بعدها تم اعتماد «الحكومة المؤقتة الانتقالية» والتي كانت مهامها الرئيسية الإعداد لقيام انتخابات برلمانية وحكومة عراقية دائمة لمدة 4 سنوات دورية، والمصادقة على دستور البلاد.

الحكومات «المستقلة»

بعد بضع مفاوضات تم تكليف «نوري المالكي» رئيساً للحكومة وبعد عدد من الخلافات بين الكتل البرلمانية تم منحه الثقة والمصادقة على الحكومة الجديدة، لكن ما لبثت أن انتهت أول

إن العراق
يعاني من
أزمة سياسية
ضمن القوى
والتيارات
العراقية
المنضوية
في البرلمان
منذ عام 2010
وحتى هذه
اللحظة

المسار التصادمي لمحادثات «بريكست»

قدم الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية خلال الأسبوع الماضي وثائق تحدد أهدافهما للمحادثات القادمة حول علاقتهما المستقبلية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد. وتتناقض الوثائق مع بعضها البعض بشكل حاد وملفت، لدرجة أن التوصل إلى اتفاق يبدو بمرور الوقت مستحيلًا تمامًا.



■ جمانة عيسى

وتعارض الحكومة البريطانية بشكل قاطع تمديد الفترة الانتقالية التي تستمر 11 شهراً، والتي لا يتغير خلالها أي شيء في العلاقة بين لندن والاتحاد الأوروبي، رغم أن الخبراء يقولون إنه سيكون من المستحيل تقريباً التوصل إلى اتفاق خلال هذا الإطار الزمني. في المقابل، يعتقد معارضو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن جونسون وحكومته عازمون بالفعل على الخروج دون اتفاق، وعلى هذا الأساس، يحذرون من أن مثل هذا الخروج من شأنه أن يضعف القدرات الاقتصادية والسياسية للمملكة المتحدة لا على الصعيد المحلي فحسب، بل وكذلك على مستوى القارة الأوروبية، إذ إن الخروج دون اتفاق يعني فعلياً ترك قطاعات واسعة من الاقتصاد والشركات البريطانية عرضة للتخبط في ظل غياب القوانين التنظيمية التي تحدد الإطار القانوني لعلاقة هذه الشركات مع نظيراتها في أوروبا، ذلك عدا عن المخاوف السياسية التي يمكن أن تنفجر داخل المملكة المتحدة نفسها.

إن العواقب الاقتصادية للخروج دون اتفاق ستكون مروعة لكلا الجانبين. حيث لن تنظم العلاقات التجارية بعد ذلك إلا بموجب شروط منظمة التجارة العالمية، مع فرض تعريفات

هدد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بقطع المحادثات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية حزيران المقبل. وقال إن لندن ستركز استعداداتها بعد ذلك على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق عندما تنتهي الفترة الانتقالية في نهاية عام 2020. ومن جانبه، قال كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي، ميشيل بارنييه، إنه يتوقع «محادثات صعبة للغاية». واتفق الوزراء الـ 27 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على خطوط حمراء للمحادثات المقبلة. وهم يعرضون على بريطانيا اتفاقية تجارة حرة دون رسوم جمركية أو قيود كمية على حركة البضائع، ولكنهم يرهنون ذلك بالتزام لندن بأغلبية قواعد ولوائح الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لجونسون وحكومته، فإن هذه الشروط غير مقبولة. فبالأصل، كان أحد أهدافهم في حملتهم لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التحرر من قواعد ولوائح الاتحاد الأوروبي، من أجل المضي قدماً في رفع القيود التنظيمية عن الاقتصاد.

لا تزالان تسيران في مسار تصادمي من المحادثات. والملفت في هذا التفصيل بالذات أن عدداً متزايداً من المتابعين باتوا يربطون موضوع الفشل الذي يصيب المحادثات لا بالقناعات السياسية للنخب الحاكمة، بل بوصول منظومة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية إلى مرحلة متقدمة من الإفلاس.

جمركية مرتفعة في المقابل. وسوف تتهاوى التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، التي بلغت في عام 2017، 423 مليار جنيه إسترليني. وعلى الرغم من أن الخبراء الاقتصاديين ونخب الصناعة يحذرون من عواقب الفشل في التوصل إلى اتفاق، إلا أن لندن وبروكسل

لوكسمبورغ، نقطة أوروبية جديدة لصالح موسكو



بطلب من نظيره الروسي، سيرغي لافروف، قام وزير خارجية لوكسمبورغ، جان أسيلبورن، بزيارة موسكو يومي الخميس والجمعة الماضيين، لمناقشة عدد من القضايا المشتركة بين البلدين.

■ هلاذ سعد

لوكسمبورغ وروسيا

في اليوم جرت المناقشات حول مختلف العلاقات، الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية، وفق ما تداولته وكالات الأنباء، وبحث الوزيران سبل تقوية هذه العلاقات، وخصوصاً الجانب الاقتصادي منها، وفي العموم، فقد رحب الوزيران بالتبادلات والتعاون المستمر فيما بين بلادهم، مشيرين إلى تطور الجانب الاقتصادي منها، وتحدث أسيلبورن «كأوروبيين»، فإن روسيا جارتنا، وبما أننا جيران فمن المفترض أن نتحدث مع بعضنا من وقت لآخر ونتفاهم ونمضي قدماً نحو بناء أساسات جيدة».

في الملفات الدولية

تطرق الوزيران إلى عدد من القضايا الدولية كسورية وليبيا وفلسطين وأوكرانيا، وأكد أسيلبورن بدوره على أن لا حل عسكرياً في سورية، وإنما سياسي وعبر الحوار، مشيراً إلى أن تركيا لا تملك الحق في طلب تفعيل

السابقة ومواقفه، إلى حالة التوافق الجديدة الناشئة مع روسيا بمختلف المسائل والقضايا المحلية والدولية، ويشير هذا الأمر بدوره إلى نشاط الجانب الروسي وازدياد وزنه وتطوير علاقاته مع الدول الأوروبية، ورغم التأكيد على أن تصريحات أسيلبورن السابقة قد لا تعكس سلوكاً عملياً مباشراً لدولة لوكسمبورغ الآن، إلا أنها توضح إستراتيجيتها بانفتاحها نحو تطوير علاقاتها مع موسكو ومستقبل هذه العلاقات، وتكون بذلك ثالث دولة أوروبية بعد فرنسا وألمانيا بإعلانها تصريحات من هذا النوع.

فيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وبين الناتو وروسيا، بالإضافة إلى مسائل الأمن الأوروبي، شجع أسيلبورن المضي في بناء علاقات جيدة مع روسيا لتحقيق شراكة أوثق معها، بوصفها لاعباً أساسياً في مسائل الأمن والاستقرار الإستراتيجي لأوروبا، وأكد على ضرورة تمديد معاهدة «ستارت». وقام الوزيران بتقييم تعاون البلدين داخل الأمم المتحدة وأعربوا عن رغبتهم بتطويرها وتعميقها.

أوروبا تميل شرقاً بالتدريج

تشير تصريحات وزير خارجية لوكسمبورغ

المادة الخامسة من معاهدة الناتو لطلب الدعم في عملياتها العسكرية في إدلب، وفيما يخص المسألة الفلسطينية فقد أكد أيضاً على ضرورة حل النزاع بالاستناد إلى القوانين والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، وحول أوكرانيا أعرب أسيلبورن عن تأييده لمخرجات قمة النورماندي السابقة وأمله بانجاز تقدم في القمة المقبلة، مشيداً بدور روسيا الإيجابي في هذا الأمر، وأكد أن اتفاقات مينسك فيما يخص الأزمة الأوكرانية هي المفتاح الأساس لحلها.

حول العلاقات الأوروبية الروسية والأمم المتحدة

الصورة عالمياً

مغامرات المنظومة المازومة وساندرز النافع



بدأت المرحلة التمهيدية من الانتخابات الرئاسية الأمريكية الـ 59، والتي من المفترض أن تصل إلى مرحلتها النهائية في يوم الثلاثاء 3 تشرين الثاني من العام الجاري، وإذا ما أردنا الابتعاد عن التفاصيل المعقدة لهذه العملية يمكننا القول إن الصراع في المرحلة التمهيدية يهدف لاختيار مرشح واحد للحزب الجمهوري وآخر للحزب الديمقراطي.

■ علماء ابوفراج

بما أن الرئيس الحالي دونالد ترامب سيكون مرشحاً للحزب الجمهوري، يجري الصراع إذاً على مرشح الحزب الديمقراطي، وضمت قائمة ترشيحات الحزب 29 اسماً، لتبدأ بالتناقص حتى وصلت اليوم إلى 12 مرشحاً، أبرزهم بيرني ساندرز، وجون بايدن، وبيت بوتيجيج، واليزابيث وارن، إلا أن تركيز الإعلام ينصب حالياً على ساندرز وبايدن بشكل أساسي. على الرغم من أنه من غير الممكن اليوم الجزم بنتيجة هذا «السباق»، فالطريق لا يزال طويلاً، لكن ساندرز ومنذ فوزه في ولاية نيفادا ونيو هامبشير تصدر باقي المرشحين ليحصل بذلك على 56 تفويضاً، بمقابل جون بايدن والذي حصل بعد فوزه في ولاية كارولينا الجنوبية على 48 تفويضاً، ويحتاج المرشح إلى 1991 تفويضاً، ليحصل على ورقة الترشيح النهائي من الحزب الديمقراطي، ليقف أمام دونالد ترامب في المرحلة الأخيرة من هذه الانتخابات.

ما يحتاجه ساندرز

يجري الحديث عن مبالغ كبيرة دفعت وتدفع في الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة، فحسب وسائل الإعلام تخطت تكاليف الحملة الإعلانية للانتخابات التمهيدية عتبة المليار دولار، ووصلت حصة الملياردير مايكل بلومبرغ من هذا الإنفاق إلى نصف هذا المبلغ، أما ساندرز فلم ينفق إلا القليل مقارنةً بما أنفقه بلومبرغ «ما يقارب 48 مليون دولار»، وهنا تظهر الملامح الأولى لطبيعة بيرني ساندرز، فيجري الحديث عنه على أنه مرشح «اشتراكي»، ويرفض ساندرز إنفاق الأموال في الحملات الانتخابية،

وينتقد من يفعلون ذلك أمام الناس وعلى الملأ، وعلى الرغم من ضرورة ألا تحدد الأموال من يفوز في الانتخابات، يجب أن نسال أنفسنا إن كان ساندرز يستهدف الشريحة الأفقر من الناخبين، أليست هذه هي الطريقة الأمثل لتحقيق هذا؟ أن يصبح عدم إنفاق الأموال العماد الأساس لهذه الحملة سيجعلها براءة بعيون العمال والفقراء، ومن هذه النقطة يمكننا إطلاق آلاف الأسئلة حول ساندرز، وما الذي يسعى إليه، وما الذي تحتاجه المنظومة الأمريكية المازومة اليوم؟

طبيعة الخطاب وإلى من يوجه

يركز ساندرز في عودته على مطالب اقتصادية واجتماعية، لم نسمعها سابقاً بهذه الكثافة، فهو يتحدث عن إصلاح ضريبي واسع يشمل إعفاءات ضريبية لذوي الدخل المحدود، ويحتج على واقع الولايات المتحدة الصحي، ويطلق الوعود بنظام ضمان صحي شامل وعادل يمنع شركات الأدوية من تحقيق أرباح هائلة من جيوب الأمريكيين الفقراء. وتطول قائمة الوعود هذه، فلم ينسَ ساندرز مشكلة السكن والدين والتعليم الخاص المكلف الذي يرهق الشباب. ويندد بالعنصرية والعنصريين ويقف وسط لوحة متعددة الأعراق من قبل مناصريه «رافضاً للظلم»، ولتكتمل صورته «البراقة» يذكر بالكارثة المناخية التي تهدد الكوكب وضرورة التحول للطاقة النظيفة، ويعلم رفضه للتمييز ضد المرأة وبعزمه تشريع «الحشيش» وضمان الحرية الجنسية، وغيرها من العناوين التي يتلوها تصفيق حاد من مناصريه وصرخات تأييد تتوق للتغيير. يصّر بيرني ساندرز على أن ما يقوم به ليس «حملة انتخابية» وإنما «حركة» ويدعو أنصار هذه «الحركة» إلى العمل

الجاد وطرق أبواب العمال وأصحاب الدخل المحدود لدفعهم إلى العمل من أجل «التغيير وعدم الاكتفاء بالتذمر». ويُعد الموقف من الكيان الصهيوني أحد أبرز أرائه في السياسة الخارجية، فهو يتهم بنيامين نتنياهو بالعنصرية، ويرفض بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، ويهدد «إسرائيل» بتخفيض المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة. ويرى البعض في هذه التصريحات، دليلاً أن ساندرز، يهودي الديانة، سيكون قاسياً بالتعامل مع الكيان الصهيوني، متجاهلين أن حديثه هذا يعد عودةً إلى الأحاديث التي اعتدنا سماعها قبل فترة ترامب الرئاسية ولم تكن بشكل من الأشكال دعماً للقضية الفلسطينية، بل في أحسن الأحوال شكلاً من أشكال صرف الانتباه عن الدعم الحقيقي الكبير الذي يتلقاه الكيان. التغيير في الولايات المتحدة بات ضرورة حقاً، ويمكن بسهولة أن نعرف الجمهور الذي يستهدفه ساندرز في حملته وحديثه، فيبدو أن المنظومة تحاول أن تستبق الأحداث. فساندرز يحاول رفع مطالب الناس، ولكن الفرق أنه لا يملك «برنامجاً اشتراكياً» كما يدعى، فهو يعبر اليوم عن الحاجة الملحة للمنظومة المازومة التي توشك على الانفجار، فهو يحاول جمع المسحوقين والفقراء قبل أن ينتفضوا حقاً، وهنا ستكون المنظومة مستعدة لتقديم بعض التخنازلات التي ستظهر بوصفها مكاسب لـ «برنامج التغيير»، وعند هذه النقطة ربما يصبح ساندرز أكثر نفعاً من ترامب للمرحلة القادمة، فيبدو أن الواقع الاقتصادي للظالم الذي يعيشه الشعب الأمريكي يهدد المنظومة الرأسمالية القائمة، فلا بد من مناورة جديدة، ربما يكون ساندرز عنواناً لها.

• أعربت حكومة إثيوبيا عن خيبة أملها في البيان الأخير الصادر عن الخزنة الأمريكية في أعقاب المفاوضات الأخيرة حول سد النهضة في واشنطن بين مصر والسودان بلا إثيوبيا..

• بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في حديث هاتفي، سبل التسوية الليبية مع وزير الخارجية محمد طه سيالة، وذكرت الخارجية الروسية أن الاتصال تم بمبادرة من الجانب الليبي.

• قالت وزارة الخارجية الإيرانية يوم الأحد في بيان إن طهران تعارض الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، لأنه سيضفي شرعية على وجود القوات الأمريكية في أفغانستان.

• أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أن الرئيس فلاديمير بوتين سيجتمع مع رؤساء الكتل النيابية في 5 من آذار، لبحث التعديلات الدستورية التي طرحها في شهر كانون الثاني الماضي.

• خرج الآلاف من الجزائريين للنظائر في الأسبوع الـ 54 من الاحتجاجات، مطالبين بإحداث إصلاحات عميقة وإطلاق سراح نشطاء اعتقلوا في احتجاجات سابقة وسار المحتجون في عدد من المدن الجزائرية رافعين شعار «لن نتوقف».

• قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، إن الصين تعترم تقديم دعم وفقاً لقدراتها للدول التي لديها أنظمة صحية أضعف لمساعدتها في تعزيز قدراتها على الوقاية من مرض كورونا والسيطرة عليه.

ندرة المياه: هل نحن



تستهلك المياه بشكل مكثف وتحتاج منا أن نقاربها من ناحية هدر المياه، مثل قطاع صناعة الملابس والسيارات. مثال: إنتاج ورقة واحدة يحتاج إلى استهلاك مائة لتر من المياه. إن هدر المياه كارثة يجب إيقافها. فإنتاج لتر من الحليب يستهلك ألف لتر من المياه. ولدينا كذلك المثال الشهير عما يستهلكه كوب قهوة واحد تشربه في الصباح من مياه. يحتاج كوب قهوة واحد كي يكون جاهزاً إلى 150 لتراً من المياه، فلا يقتصر استخدام المياه لكوب القهوة على التي تستخدمها لإعداده، بل يمتد إلى المياه اللازمة لتحضير حبوب القهوة والمواد اللازمة لزراعة القهوة وهلم جرا.

إن كل شيء لدينا يستهلك المياه، وهو ما يجب أن يحفز البشر على تنظيم عملية الاستهلاك، بحيث تقلص استهلاكهم العام للمياه على مدى الأعوام القادمة.

مياه الشرب والصرف الصحي

أكثر من ثلث سكان العالم ليس لديهم إمكانية الوصول إلى مياه شرب نظيفة، وأكثر من 4 مليارات إنسان يفتقدون وجود صرف صحي ملائم. كيف يمكن ترشيد هدر المياه هنا؟ هل تزويد كل إنسان حول العالم بمياه شرب نظيفة لا يزال هدفاً واقعياً يمكن تحقيقه؟ لدى الفرنسيين عبارة «parent pauvre» وتعني الارتباطات الضعيفة. معظم القرارات التي تتخذ فيما يخص الوصول إلى المياه ليست مقبولة على المدى الطويل. ولهذا أنا أقول دوماً بأن إنشاء وتمويل بنية مياه الشرب التحتية يجب أن يتم بوقت واحد مع إنشاء وتمويل مياه الصرف الصحي. مثال: إن كان لدى مدينتك برنامج لزيادة وصول مواطنيها إلى المياه، فسيحتاج هؤلاء الناس إلى برنامج للصرف الصحي أيضاً. إن لم تفعل ذلك فستعزز عدم التطابق والتكامل

الكيميائية، والمضي خطوة تلو أخرى إلى نظام اقتصادي من الزراعة المتألقة عضوياً مع البيئة الحاضنة لها. قد يأخذ الأمر بعض الوقت، فهو لن يحصل في عام واحد ولن يكتمل في خمسة أعوام لكنه قد يكتمل خلال عقد- وبغض النظر عن الوقت فهذا هو الخيار الأفضل.

ثانياً، هو الحل الذي قد يتطلب تحقيقه وقتاً أقل، تقليل جميع أنواع نفايات الطعام، وهي ما تمثل نسبة 30 إلى 40% من كامل الناتج الزراعي. الزراعة قطاع ضخم يشمل زراعة المحاصيل، وكذلك يشمل تربية الماشية. كما أن وجود الهدر والنفايات لا يقتصر على مرحلة الاستهلاك، بل يوجد كذلك في مرحلة الإنتاج. مثال: خلال عملية نقل منتجات الطعام، البدء بسرعة بهندسة عملية تكرير للنفايات هو أمر هام، علينا أن نأخذ بالاعتبار. إن كنت قادراً على تقليص هدر المياه أثناء عملية إنتاج الغذاء بنسبة 30 إلى 40%، فعندها سيكون لديك نقص مياه أقل لأن استخدامك للمياه أقل بكل بساطة.

الحل الثالث أن نكون قادرين، خطوة بخطوة، على تغيير نمط الاستهلاك التجاري الذي نعيشه اليوم لجميع المنتجات الزراعية. إن استهلاكنا للغذاء اليوم تحكمه عملية ترويج هائلة للمنتجات الغذائية التي تبيعها الشركات التي لا يمكنها إلا الاعتماد على الهدر. مثال: استهلاكنا للحوم، وهي التي تحتاج إلى كميات كبيرة جداً من المياه، نحن نستهلك اللحوم بشكل غير مستدام يدفعنا إلى ذلك النمط الثقافي للاستهلاك التجاري، الأمر غير الطبيعي ولا الفطري لدينا. إن كسر أسس النظام الغذائي الحالي الذي ترضه دوافع ربح الشركات المنتجة والبائعة المروجة له بكثافة لهو أمر صعب، لكنه لازم ومتاح. هناك قطاعات صناعية أخرى غير الزراعة

ربع البشرية يواجه أزمة مياه تلوح معالمها في الأفق، وتشمل هذه الأزمة ندرة المياه التي تبدو غير قابلة للتصديق عندما ننظر إلى حقيقة أن 70% من سطح الأرض مكون من المياه. لكن يتم استهلاك 80% من المياه المتاحة على السطح أو المياه الجوفية كل عام، ويتوقع أن يزداد الطلب العالمي على المياه بنسبة 55% حتى عام 2050. لماذا يواجه العالم أزمة ندرة مياه وما الذي يبقى هذا الطلب المتنامي على المياه دون معالجة مستدامة؟

■ بقلم: لويس فوشون تصريب وإعداد عروة درويش

السنوات الأخيرة، فهو بمثابة الفاكهة للكمعة. فالتعاقد بين التغير المناخي والعوامل الأنفة الذكر هو ما يؤثر على مدى إتاحة المياه. لكن السياسيين اليوم، ووسائل الإعلام المرتبطة بهم، يركزون على التورع الديمغرافي والكثافة السكانية للتعمية على مسألة تأثير التغير المناخي وتشتيت الانتباه عن الحاجة لإيجاد حلول جذرية لها. علاوة على التعمية على المسألة الأهم: من يستهلك المياه؟ نما استهلاك المياه بمعدلات تفوق ضعف نمو عدد السكان على طول العالم في العقد الماضي، وذلك بشكل جزئي بسبب استهلاك المياه في مجالات الأعمال، مثل الزراعة، والذي يشكل 70% من استهلاك المياه العذبة العالمية. إن هذه النسب المرتفعة من استهلاك المياه لإنتاج الغذاء تجعل من إيجاد توازن في هذا الاستهلاك حاجة ملحة لا يمكن أن تترك للسوق الذي يميل بطبعه إلى تفضيل الإنتاج المفرط في الغذاء.

حلول سريعة

هناك بعض الحلول السريعة التي يمكن اللجوء إليها. الأول هو القيام بتطوير فاعلية المياه في القطاع الزراعي. علينا أن نحقق على طول العالم، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من شح المياه، فاعلية أعلى لاستخدام المياه في القطاع الزراعي دون زيادة استخدام المنتجات الصناعية

السبب الأول الذي يؤدي إلى الإجهاد المائي حول العالم هو النمو غير المتناسب بين السكان وموارد المياه من جهة، فالكثافة السكانية لا تشهد الموارد المائية تنمية بذات السرعة. فهناك حوالي مليار إنسان جديد على الأرض كل 15 إلى 20 عام، والموارد المائية ذاتها دون تنمية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان موارد المياه العالمية. السبب الثاني هو توزع الكثافة السكانية العالمية بشكل غير متناسب مع توزع الموارد المائية. فليس هناك ارتباط واضح بين توزع الكثافة السكانية في بعض المناطق وبين وجود المياه فيها. مثال: هناك ما ندعوه «مثلث العطش»، ويمتد من جنوبي إسبانيا إلى الباكستان إلى القرن الإفريقي عائداً من جديد. ضمن هذا المثلث، يقطن حوالي ملياري إنسان في منطقة ذات شح مائي شديد.

أما بالاتجاه إلى كندا أو إلى روسيا، فستجد لدى المجموعة السكانية مياهاً أكثر مما يحتاجونه إذا ما قسنا الأمر بعدد السكان هناك. وعليه فهذا سبب حاسم آخر لما نواجهه من أزمة إجهاد مائي في بعض المناطق من العالم- ولكن ليس في جميع مناطق العالم. ولدينا تغير المناخ، وهو العامل الأهم في

عاجزون أم نظامنا عاجز؟

التنوع الحيوي. مثال، نحن نشهد اليوم اختفاء الأسماك بل وحتى قناديل البحر العملاقة - وهي الكائنات التي تتعامل مع وجودها بعض معامل التحلية في السعودية باستخدام آلات التمزيق، وهي نوع آخر من الكوارث الحاصلة.

كما أننا نحتاج في بعض الأماكن الأخرى للتحلية، ونزع الملح ليس في المناطق الساحلية وحسب، بل كذلك في الأراضي الداخلية. مثال: في إقليم «الصحراء» في الجزائر والمغرب، المياه التي تأتي من جوف الأرض تكون مالحة، ولهذا فهم بحاجة لاستخدام التحلية في الأراضي الداخلية وليس على السواحل. لكن أين يذهبون بالملح في الأراضي الداخلية؟ يمتزج هذا الملح بمياه الأمطار، ويدخل إلى التربة، ويقوم بدوره بتدمير التنوع الحيوي هناك أيضاً. وعليه فإننا ملزمون بإيجاد وسائل حكيمة لاستخدام محطات التحلية.

وفيما يخص جمع مياه الأمطار، فهي تقنية مستخدمة منذ قرون وقد دعمتها بشكل كبير كحل لنذرة الأمطار في الهند، وتحديداً في إقليم راجستان، وأظن بأنها مؤهلة لتكون من الحلول المستخدمة في بعض المناطق على طول إفريقيا.

ولهذا أرى أننا نحتاج لتبادل الحلول، فبعض الأشياء التي تكون ناجحة في مكان قد تنجح في مكان آخر. بهذا الشكل سنكون قادرين عند عرض الحل على الفلاحين السنغاليين أن نريهم بأنه نجح عندما طبق في مكان آخر مثل الهند، وبهذا يمكن أن ينجح عندهم أيضاً...

اليوم الصفري

مليارات البشر مهددون بأزمات المياه. وقد يؤدي الإجهاد المائي إلى «أيام صفرية day zeroes» أخرى، وهو المصطلح الذي استخدم في عام 2018 في مدينة كيب تاون في جنوب إفريقيا، والذي عانى القرب الوشيك لنفاذ المياه تماماً. هل السيناريوهات ستؤدي إلى المزيد من هكذا أيام في أماكن أخرى؟

إن عدم التصدي لأزمات المياه كما ينبغي، سيعني إجبار الناس على الهجرة إلى أماكن جديدة، وهو ما يعني فقدان الحياة في الأماكن القديمة ووسائل استدامة وتنمية هذه الأماكن. فلن يكون هناك زراعة ولا حلاقون ولا مصانع ولا خدمات ولا أي شيء يعيد إنتاج الحياة.

بالنسبة لكيب تاون، فرغم أن شح المطر كان سبباً من الأسباب، إلا أن الإدارة السيئة للمياه لها دور رئيس. فقد عرفوا بأنهم أمام نقص في الأمطار، وكان عليهم تحضير مستوعبات لتخزين المياه عن كل عام للعام الذي يليه، مستفيدين من أية موارد مياه متاحة في الشتاء. لكنهم لم يفعلوا ذلك، وهو جزء من سوء الإدارة.

كما أن عاملاً آخر لا يتحدث الإعلام عنه عادة، وقد لعب دوراً رئيساً فيما حدث لكيب تاون. لقد استخدمت الحكومة المركزية لجنوب إفريقيا واردات المياه كإداة لعزل حكومة المدينة التي كانت جزءاً من المعارضة. ويمكننا أن نصف هذا الاستخدام السياسي تحت بند سوء الإدارة أيضاً، والذي دفع ثمنه الناس في كيب تاون.

إن من يدعي بأننا عاجزون ولا حلول أمامنا، يحاول أن يغطي على فشله أو على الأسباب الحقيقية للفشل.



المياه محتمل الحدوث بشدة. لكنني أمل بأن لا تبقى الأمور على ما هي عليه.

التكنولوجيا الحديثة

هناك بلدان متعددة حول العالم وفي الشرق الأوسط تلجأ بشكل متزايد للتكنولوجيا الحديثة لتحل مشكلة ندرة المياه، مثل إنشاء محطات التحلية، لكن قد يكون لهذا الأمر تأثيرات سلبية على الحياة البحرية. وعلى النقيض، يتم اللجوء في بعض الدول إلى تقنيات قديمة، مثل تجميع مياه الأمطار «rainwater harvesting» التي نشهد اقتراحها في العديد من المدن حول العالم اليوم. ما رأينا في مثل هذه الممارسات وما هي الحلول الأخرى المتاحة لنا؟

هناك الكثير من الحلول المتبعة والتحلية هي أحدها. هناك اليوم ما يقرب من مائة دولة حول العالم تستخدم أو تحضر لاستخدام التحلية كحل، وبالتالي هي مسألة جديرة بالبحث أكثر. لكن في ذات الوقت فإن حل استخدام المياه المستعملة يتطور بشكل سريع، وهو أرهد تكلفة بكثير من خيار التحلية. لكن علينا أيضاً ألا ننسى بأن تكاليف تحلية المياه قد انخفضت في الأعوام العشرين الماضية بشكل كبير، وهي اليوم أقل من 1 دولار للمتر المكعب، بينما كانت 10 دولارات للمتر المكعب قبل 15 عاماً.

هناك آثار سلبية للتحلية توجد عند فصل المياه عن الملح، وهي ما يمكنه أن يقودنا للتصحّر. مثال: ما حدث في الخليج العربي، حيث كانت الكويت والسعودية والبحرين وقطر أول من استخدم معالجة المياه بالتحلية. فدرجة حرارة البحر كانت عند 30 درجة مئوية، بينما هي اليوم قد وصلت إلى ما يقرب من 40 درجة مئوية. إن هذه الزيادة في درجة حرارة البحر كنتيجة لمحطات التحلية قد أسهم في تغيير

المياه والمناخ السياسي العالمي

مع ما نشهده اليوم من نزوب موارد المياه العالمية، كيف يمكن للحكومات أن تتجنب الدخول في نزاعات سياسية أو عسكرية على المياه، كما نرى اليوم في حوض نهر النيل كمثال؟

إن هذه القضية معقدة لأنّه من غير الصائب عند الحديث عن الأمر برمته أن نستبعد الدوافع والسلوك السياسي الذي أدى ويحكم مثل هذه الأمور في المقام الأول. ولكن كلمة السر الرئيسية الدائمة هنا هي: الحوار. الطريقة الوحيدة لحل النزاعات القائمة على المياه - أو منع أخرى من النشوب - هي في الحوار والبحث عن أسس المشكلة، فالإدارة السيئة للمياه في بعض الأقاليم، وليس ندرة المياه الطبيعية، كانت هي السبب الرئيس في الوصول إلى مرحلة نقص المياه وبالتالي تحويل المسألة إلى نزاع سياسي.

فإذا ما نظرنا اليوم إلى أرقام استهلاك المياه في مصر والولايات المتحدة، لوجدنا بأن الفرد فيهما يستهلك 800 لتر من المياه في اليوم، بينما يستهلك الفرد في أوروبا قرابة 200 لتر في اليوم. لكن وكما قلنا سابقاً، فالاستهلاك الفردي ليس سببه الاستهلاك المباشر للأفراد للمياه فقط، بل يعود لوجود هدر كبير في المياه في الصناعة والزراعة في هذين البلدين.

علاوة على ذلك، فمدن مثل القاهرة لا وجود فيها في حقيقة الأمر لشبكات مياه ملائمة. وعليه فإن تمّ تصحيح هذه الأمور، فسكان القاهرة سيستهلكون كمية مياه أقل، وبالتالي، سيحتاجون إلى كميات مياه أقل من النيل، وهو الأمر الذي سيجعل من النزاع الحالي الذي سنشهد دون أسباب وغير محتمل الحدوث.

إذا ما استمرت الأمور على الحال القائم اليوم فإن عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب نقص

الموجود بين مياه الشرب ومياه الصرف الصحي.

فأحد الحلول لتنمية المياه وتقليص استهلاكها، والتي سيوضع السياسيون أمام استحقاقات اتباعها وتمويلها بشكل عام لا محالة، هي توفير مياه أكثر من خلال مورد المياه المستعملة. وإن كنت تريد أن تنتج مياهاً صالحة من مياه مستعملة، فسيكون لزاماً عليك حتى تتم العملية أن تقوم بإنشاء وتطوير معالجة مياه الصرف الصحي، الأمر الوحيد الذي يحقق معادلة ربح - ربح كونه سيؤدي في النهاية إلى توفير مياه نظيفة صالحة للشرب والاستهلاك، سواء من خلال تقليص استهلاك مياه الشرب أو من خلال توفير المزيد من المياه للاستخدام.

ورغم أننا لا نشهد في الوقت الحالي سوى خطوات بطيئة في هذا السياق، فأنا متفائل بأن وعي الناس فيما يخص تلوث المياه - مثال تلوث الأنهار والبحار والمحيطات - سيؤدي بهم إلى الضغط من أجل تبني حكوماتهم لمشاريع تنمية عامة أسرع في قطاع الصرف الصحي بما يتناسب مع التنمية المنشودة لمياه الشرب على طول العقد القادم.

أنا لا أرى بأن «الأهداف العالمية» لتزويد الجميع بمياه شرب نظيفة وأمنة هو الحل الأمثل لدينا. أنا أميل أكثر للحلول والالتزامات الوطنية والمحلية بالمقارنة مع الالتزامات العالمية، رغم أهمية التنسيق العالمي. ولكن ضمن البنى المقبولة القائمة حالياً، فالجهود الوطنية والمحلية هي أقوى في هذا السياق من الوعود والالتزامات العالمية التي لا تملك سلطة تراقب مدى التقدم المنجز في تنفيذها. ففي الوقت الراهن سكان مدينة أو دولة هم فقط القادرون على متابعة قيام قادتهم بأداء عملهم فيما يخص الوصول إلى مياه نظيفة وأمنة.

هناك آثار سلبية للتحلية توجد عند فصل المياه عن الملح وهي ما يمكنه أن يقودنا للتصحّر

التواصل الاجتماعي والهيمنة الاجتماعية



واصفين علامة التبولب الجديدة بأنها «مساحة مخصصة لأخبار منظمة وعالية الجودة»، وفي نفس الوقت تتحيز إلى «فيسبوك نيوز» إلى سياسات اليمين المتطرف والعنصرية والصهيونية، أليست هذه الممارسات نشاطات حزبية واضحة كالشمس في النهار؟

حرب المعلومات والاستخبارات

كانت اللقطة الافتتاحية لحرب المعلومات هي اتهام المخابرات الأمريكية بأن المتسلل Guccifer 2.0 كان يعمل نيابة عن روسيا الاتحادية لاختراق خوادم اللجنة الوطنية الديمقراطية DNC وسرقة رسائل البريد الإلكتروني اللعينة التي تكشف الأعمال الداخلية الفاسدة لـ DNC - على وجه التحديد.

وعندما نشر موقع ويكيليكس رسائل البريد الإلكتروني عام 2016 تبين أن الـ DNC تعاني من مديونية شديدة، فزعمت المخابرات الأمريكية أن الموقع كان يسيطر عليه الكرملين أيضاً!

هكذا ولدت ما تسمى بمؤامرة Russiagate عند عمالقة وسائل التواصل الاجتماعية، وجاءت بمثابة فرصة جديدة لمضاعفة أساليب التحكم الاجتماعي على وعي الجمهور، وتوجيه وعي الأمريكيين إلى التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية لتغطية الحروب الأمريكية في الشرق، وشارك في ذلك كل من فيسبوك وغوغل وتويتر. ونفذت حملات مشابهة ضد الصين أثناء الحرب التجارية، وفي فترة تفشي فيروس الكورونا. وهذا يتطابق مع سياسات البنتاغون الذي أعلن عن تحول في الإستراتيجية العالمية نحو «منافسة القوى الكبرى» مع روسيا والصين، قائلين: إن المنافسة الإستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي الآن الشاغل الرئيس في الأمن القومي الأمريكي.

ترسيخ نماذج «الحقيقة» التي وافقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية ونقاطها الساخنة الرئيسة ذات الأهمية الجيوسياسية، وهو سبب وجود الإنترنت في المقام الأول.

ظهور الإنترنت والعسكرة

سبب ظهور الإنترنت قديم، ويعود إلى ضرورات تطوير أصول الحوسبة وفق مصالح البنتاغون الذي حاول تصميم وتعليب آراء مجتمعات بأكملها لخدمة أغراض الحرب ضد حركات التحرر جنوب شرق آسيا في ستينات وسبعينات القرن الماضي. وتشكل منصات التواصل الاجتماعي أدوات متطورة ومتخصصة من عمليات البنتاغون ضمن هذا الخط بما يناسب عملياته ضد شعوب الشرق في القرن الواحد والعشرين.

حزبية فيسبوك «الحيادية»

يعتقد ملايين الناس أن «فيسبوك» مؤسسة حيادية، ولكنها مؤسسة حزبية -حزبية حتى النخاع. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك مساندة سياسات اليمين والصهيونية، والمشاركة في عمليات وزارات دفاع حلف الناتو التي تسمى «الثورات الملونة» من أجل إجهاد الثورات الحقيقية للشعوب. حاول مارك زوكربيرغ استرضاء إدارة ترامب في سبيل عدم اتخاذ أي إجراء صارم ضد الدعاية اليمينية. كما حاول خلق «يسار» يناسب المليارديرات لإجهاض أي تغيير ثوري لصالح الطبقة العاملة، وذلك خلال اجتماعات وندوات النخب حول حرية التعبير في مقره الخاص بكاليفورنيا. أصدرت فيسبوك علامة تبويب متخصصة للأخبار على تطبيقه، وصرحت الشركة على لسان ممثلها بأن لها معايير موضوعية لتقييم الأخبار،

التي توفرها شبكة الإنترنت يزيل عنق الزجاجة الذي أثار قلق ليبمان - في الواقع، وحاول جيل من المبشرين التقنيين تقديمه بهذه الطريقة تماماً- ولكن الحقيقة هي أنه لم يستطع حجب الاختناقات والبوتقات التي تقطر المعلومات من أجل استهلاكها.

الحديث هنا ليس عن فيسبوك فقط، بل يشمل محرك البحث غوغل وتويتر ومايكروسوفت، وعنق الزجاجة هذا هو ما يصنع الروابط القوية والعميقة بين عمالقة التكنولوجيا الأوليغارشية والدولة الأمنية التي يعتمدون عليها، وإعطاء مصالح النخبة الغنية التأثير الحاسم على كل المعلومات التي نصل إليها وممارسة الرقابة المشبوهة على الناس.

الهيمنة الاجتماعية والإعلامية

تتوزع أدوار هذه العملية بين الشركات التقنية ووكالات الاستخبارات ومراكز الفكر، ومقاولي الدفاع والعسكرة وشركات الأمن باستمرار، وخاصة في المراتب العليا لإدارات المهمة، مثل الأمن السيبراني. والجدير بالذكر أن العديد من هذه الشركات تتوافق مع الميول الحزبية اعتماداً على الميول السياسية لأصحابها، في محاولة لتوجيه آراء الناس نحو وجهة نظرهم الحزبية وتعليب أدمغة البشر بالهراء والشعوذات والأكاذيب. وهنا تسقط الحيادية التي يدعونها، وتبرز آراؤهم الحزبية التي تعمل المؤسسات الكبرى على ضخها إلى عقول الجمهور.

تثبت تلك المؤسسات هذا الدور كوابية معلومات، كما يقدمون أقساماً خاصة للأخبار على منصاتهم تعمل على طرح تطبيقات جديدة للحكم على مصداقية مصادر الأخبار. وأصبح Facebook وGoogle، على وجه الخصوص، اثنين من أكبر ممالي الصحافة في جميع أنحاء العالم، مما يساعد على

ما هو دور وسائل التواصل الاجتماعي في الهيمنة الاجتماعية؟ وكيف يخدم وادي السيليكون سياسات الرأسمالية بشكل عام وسياسات الولايات المتحدة بشكل خاص؟ وهل وسائل التواصل الاجتماعي محايدة حقاً كما تقول عن نفسها؟

■ عمر هيواني

عنق الزجاجة

ليس غريباً عن شركة «فيسبوك» محاباة سياسات اليمين المتطرف والصهيونية والترويج لها، ورغم أن «فيسبوك» تبدو كشركة غير متحيزة أو محايدة! إلا أنها تنسق الأخبار والمعلومات والإعلانات والمنشورات وعمليات البحث بشكل يربطها بعمق مع مصالح المؤسسة الأمنية الأمريكية وطبقة المليارديرات.

نشر والتر ليبمان دراسة عن دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام سنة 1922 متحدثاً عن العالم الخارجي والصور التي تتشكل داخل عقولنا، حيث تعمل وسائل الإعلام مثل عنق الزجاجة التي تسمح بوصول المعلومات عن العالم خارجي إلى حواسنا، وتمنع معلومات أخرى من الوصول.

بصرف النظر عن مسألة المعلومات التي يتم تمريرها من خلال عنق الزجاجة هذا، فإن المعلومات المتعلقة بالحدث الذي ينبج من عملية الفرز في مقال أو نشرة أخبار، فهي تتحدد من خلال تحيزات الكاتب أو المحرر. بدورها، فإن السيطرة على المعلومات الخارجة من عنق الزجاجة تعطي وحدة تحكم ومهلة على تشكيل وعي الجمهور المتلقي حول «العالم الخارجي»، وصولاً إلى «تصنيع الموافقة أو قبول الخبر» حسب وصف والتر ليبمان.

يبدو أن عنق المعلومات حول العالم

يعتقد ملايين الناس أن «فيسبوك» مؤسسة حيادية ولكنها مؤسسة حزبية -حزبية حتى النخاع

رحيل الفنان سعيد يوسف

ودع الآلاف من أبناء مدينة القامشلي عازف البزق والفنان السوري والعالمي سعيد يوسف يوم الأحد 2020/3/1، والذي توفي إثر مرض عضال عن عمر ناهز الـ 73 عاماً.

■ قاسيون

والفنان سعيد يوسف المعروف بأمير البزق، مواليد مدينة القامشلي عام 1947، عمل لأكثر من نصف قرن من الزمن على تطوير الموسيقى الشرقية والكردية، ووضع النوتات الموسيقية، وكتب كلمات الأغاني وألف كتاب «بدائع تعلم البزق». بدأ العزف مع فرقة المركز الثقافي القديم بقيادة الموسيقار كبرئيل أسعد، في مدينة القامشلي، ما بين عام 1966-1967. وكان الفنان الراحل أول من أدخل آلة «البزق» الوترية إلى منطقة الجزيرة. أواخر ستينات القرن الماضي. أسس فرقة «نوروز» مع الفنانين محمد شيخو ومحمود عزيز شاكر في بيروت عام 1973، وعزف مع الأوساط



الراحل قامه فنية على مستوى سورية والوطن العربي، وأرشيفه ونجاحه الزاخر على مدى عشرات السنوات في مجالات الغناء والتأليف والتلحين يشهد على عمق تجربته الفنية وجمالية حسه الإبداعي. وكتبت صحيفة «برلين بوست»: إن غناء سعيد يوسف، يبعث النشوة والدفع في الأرواح، أما مجلة «دير شبيغل» الألمانية الأسبوعية الشهيرة فوصفت الراحل بأنه أشبه بالبهلولان الذي ينتقل من لحن إلى آخر.

على العديد من الجوائز وشهادات التقدير من: ملتقى دمشق الثالث للفنون، وزارة الثقافة السورية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دار الأوبرا في دمشق، معهد صليحي الوادي، كنيسة مار إليان في حمص، اليونسكو، نقابة الفنانين السوريين، إذاعة أرتا، القناة التركية باللغة الكردية، الحكومة اللبنانية، الفنان زياد الرحباني وغير ذلك. كتبت وكالة «سانا»: كان الفنان

الفنية اللبنانية، غادر لبنان أثناء الحرب الأهلية، وعاد إلى مدينة القامشلي. خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، ترك سعيد يوسف تراثاً وأرشيفاً غنياً وموسيقياً يقدر بحوالي 900 أغنية ولحن، وحصل على 25 جائزة عالمية ومحلية، كما حظي بتكريمات عديدة، منها، التمثال البرونزي الذي أقامه معهد الموسيقى في الترويج، وأصدرت جامعة أوبسالا السويدية طابعاً يحمل صورة الفنان سعيد يوسف. وحصل

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في أيار 1994، بدأ الحديث عن دعم الخبز بحجة تعديل التوازنات الاقتصادية! ورفع سعر كيلو الخبز إلى 8 ليرات. وحذرت جريدة «نضال الشعب» من إلغاء دعم الخبز الذي يشكل لقمة العيش الأساسية في سورية. في الصورة كاريكاتير ساخر منشور في جريدة «نضال الشعب» العدد 548 الخميس 16 حزيران 1994 بسبب رفع سعر الخبز.



الأولى سينمائياً في أوروبا

جاء على الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسسة السينما الروسية الحكومية أن روسيا شغلت المرتبة الأولى بين البلدان الأوروبية من حيث عرض الأفلام السينمائية. وقدم المختبر الأوروبي لإنتاج الأفلام تقريراً عن شراء التذاكر. وجاء في التقرير أن دور السينما الروسية باعت عام 2019 نحو 200 مليون تذكرة، مما جعلها أكبر سوق محلي لعرض الأفلام في العالم وأولها في أوروبا. وزار دور السينما الروسية 219,4 مليون شخص متقدمة على عرض الأفلام في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا، حيث بيعت نحو 213 مليون تذكرة في دور السينما.



70 كتاباً عام 2020

أعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب عن خطتها لترجمة 70 كتاباً ضمن مشروعها الوطني للترجمة لعام 2020، الخطة التي تتضمن ترجمة من مختلف اللغات إلى العربية في المجالات الأدبية والفكرية والعلمية. وأعلنت الهيئة أن الحصة الأكبر ستكون من نصيب اللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية بسبب توفر المترجمين المؤهلين بهذه اللغات، إضافة إلى ترجمات من لغات أخرى كالإسبانية والألمانية والفارسية والتركية والصربية والأرمنية والتشيكية مع الترجمة من لغة وسيطة. ومن جهة أخرى كانت الهيئة قد نشرت 90 كتاباً مترجماً من أدب الطفل خلال العام الماضي.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/03/01» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أبيض الناب ينادي



والرأسماليين أمر لا بد منه، وروح طوال عمره للأفكار الاشتراكية، والثورة العمالية القادمة. وكان ينتقد باستمرار النظام الرأسمالي، ويفضح القوانين الإنسانية الجائرة، ويفضح أسس الرأسمالية وجشعها اللامحدود. وكان يدعو إلى الاشتراكية وحماية البيئة. وتناولت كتاباته كلها مسألة علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الفرد بالمجتمع. وقد كتب قصص مغامرات أبطالها من الحيوانات، مثل رواية «الناب الأبيض».

أما رواية «العقب الحديدية» والتي جعلت من الكاتب من أكثر الكتاب شعبية عند العمال والكادحين والمثقفين ذوي الاتجاهات الاشتراكية، فهي تصوير لمستقبل البشرية، ورواية هادفة، تمثل أحداثها ثورة المضطهدين، ونضال العمال الدامي في أمريكا، وتنبأ فيها باقتراب ظهور الفاشية في أوروبا.

وصفت الصحف الأمريكية تلك الرواية بـ «إنجيل الاشتراكية والاشتراكيين»، كتبتها جاك لندن عام 1906، وصور حتمية انتصار الاشتراكية وحتمية انهيار الرأسمالية، والصراع الرهيب الذي لا بد أن يدور بين معسكري التقدمية والرجعية، والأساليب الجهنمية التي تلجأ إليها الرأسمالية في صراعها من أجل البقاء، الرأسمالية التي تتطلع إلى سحق الطبقة العاملة بالحديد والنار.

في عام 1899 بدأ نشر قصصه في مجلة Overland Monthly. وظهرت تجربة الكاتب المحترف الذي يكتب وينشر 1000 كلمة يومياً. وحقق شهرة واسعة ونجاحاً تجارياً مع نشر روايته «نداء البرية» 1903، الرواية التي تحكي قصة كلب يجد مكانه في العالم كلب زلاجات في يوكون.

نشر جاك لندن أكثر من 50 كتاباً على مدى 16 عاماً، وتحول إلى كاتب وروائي غزير الإنتاج، وسلطت روايته «أهل الهاوية» عام 1903 نقداً قاسياً للرأسمالية وتطور أحداثها في أحياء الصفيح في لندن. كما غطى الحرب الروسية اليابانية عام 1904 في الصحف الأمريكية، وألقى المحاضرات عن ماضي الرأسمالية. وهو من أوائل من انضموا إلى الحركات الاشتراكية الأمريكية في القرن التاسع عشر، إذ كان عضواً في حلقات الاشتراكيين العموميين الذين درسوا البيان الشيوعي وأعمال ماركس، ورشحته المنظمات الاشتراكية لخوض معركة الانتخابات البلدية، وكان يلقي الكلمات الحماسية في الاجتماعات الجماهيرية والنقابية والإضرابات العمالية.

العقب الحديدية

ركز جاك لندن في كتاباته على أن الصراع الطبقي بين العمال

مصمماً على أن يصبح كاتباً. أقنعتته تجربته في يوكون أن لديه قصصاً يمكن أن يرويها. بالإضافة إلى ذلك، فإن فقره وفقر الرجال والنساء الذين عرفهم دفعه إلى اعتناق الأفكار الاشتراكية.

جيش العاطلين عن العمل

تحدث جاك لندن عن الطبقة البرجوازية الصغيرة، تجرع مرارة الحياة، وامتهن أعمالاً مختلفة، من عامل في المصانع، وبحار على متن السفن، وعامل منجم، وقاطع طريق إلى الشرطة البحرية، ومراسلة الصحف.

في عام 1893 عمل بحاراً في فترة كانت البلاد تغلي بالإضرابات العمالية المنددة بالعمل الشاق في السفن والسكك الحديدية ومصانع الكهرباء، وانضم إلى جيش كوكسي للعمال عن العمل. كان جيش كوكسي مسيرة احتجاج ضخمة نفذها عمال عاطلون عن العمل من الولايات المتحدة، بقيادة رجل الأعمال جاكوب كوكسي من أوهايو. ساروا في واشنطن العاصمة عام 1894، وهي السنة الثانية من الكساد الاقتصادي الذي دام أربع سنوات والذي كان الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة في ذلك الوقت. وفي عام 1894، قضى 30 يوماً في سجن مقاطعة إيرلي في بوفالو، نيويورك. وكتب عن العالم الرهيب في السجون الأمريكية.

بدأت حياته ككاتب عام 1893. في تلك السنة كان قد نجح في رحلة تخييم مروعة، فعاد المغامر الصغير ذو الـ 17 عاماً إلى المنزل يخبر والدته عن الإعصار الذي ضرب المخيم. وعندما شاهدت والدته إعلاناً في إحدى الصحف المحلية لمسابقة الكتابة، دفعت ابنها إلى كتابة قصة وتقديمها للمسابقة. ورغم أنه لم يتجاوز الصف الثامن، حصل على الجائزة الأولى بقيمة 25 دولاراً، متغلباً على طلاب الجامعات من بيركلي وستانفورد.

لؤي محمد

إلى الأفكار الاشتراكية

بالنسبة إلى جاك لندن «1876-1916»، كانت المسابقة تجربة افتتاحية، وقرر تكريس حياته لكتابة القصص القصيرة. لكنه واجه صعوبة في العثور على الناشرين. وبعد عدة محاولات في الساحل الشرقي، عاد إلى كاليفورنيا والتحق لفترة وجيزة بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، قبل أن يتجه شمالاً إلى كندا للبحث عن ثروة صغيرة على الأقل في سباق حمى الذهب الذي حدث في يوكون. وفي سن الثانية والعشرين، لم يستطع لندن جمع الكثير من المال. عاد مرة أخرى إلى كاليفورنيا وكان لا يزال

ركز جاك لندن في كتاباته على أن الصراع الطبقي بين العمال